يُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ

سلسلۂ بیتُ الحکمۃ

نمبر ۱

اتقان العرفان

فی

تحقیق ماھیۃ الزمان

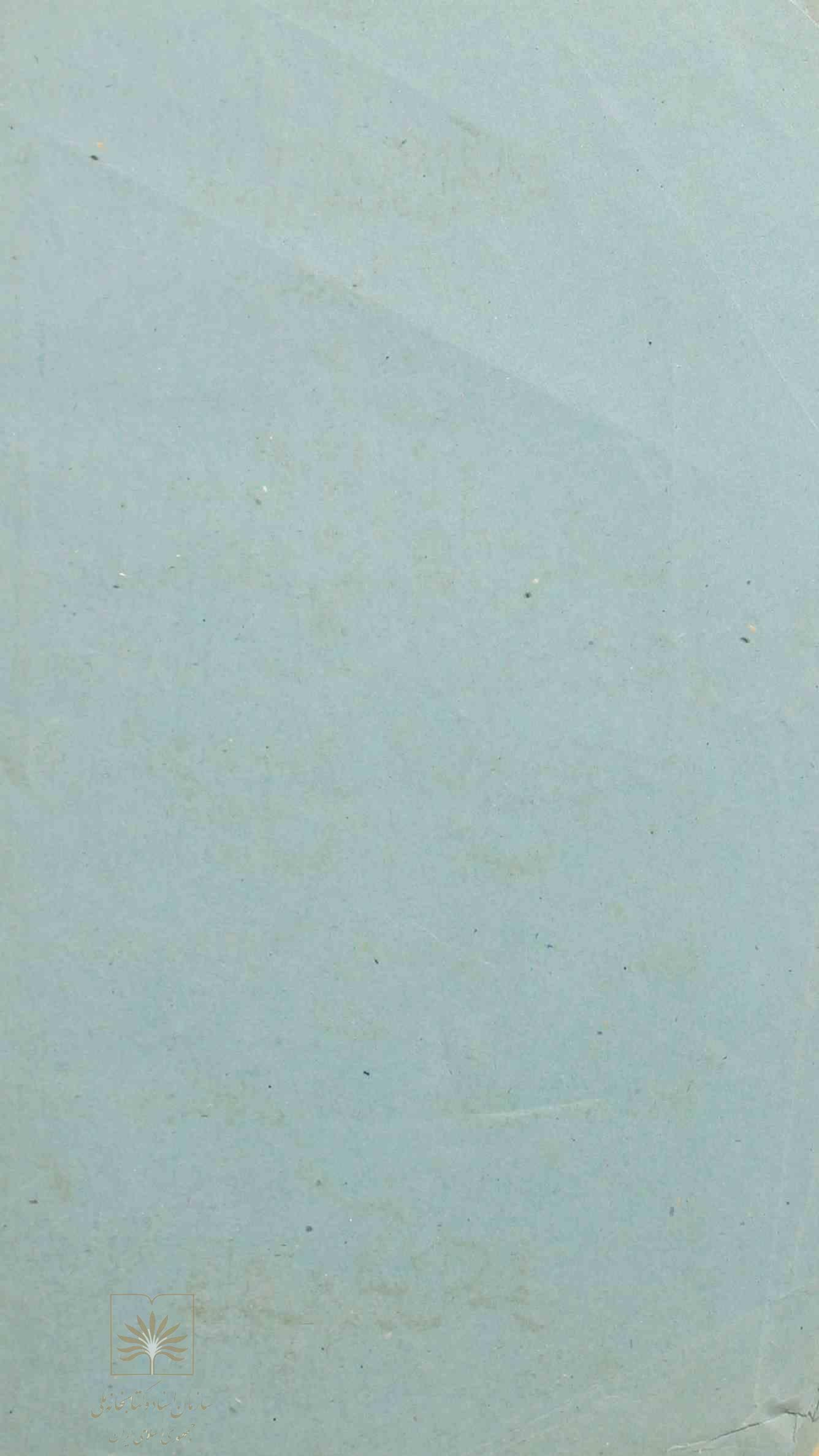
للامام الھمام حجۃ الاسلام ابی محمد السید برکات احمد لازال شمس فیضہ بازغۃ

قد

[illegible] السید عبد السبحان البھاری استاذ العربیۃ فی دار العلوم لندوۃ العلماء

لکھنؤ

شاہی پریس لکھنؤ

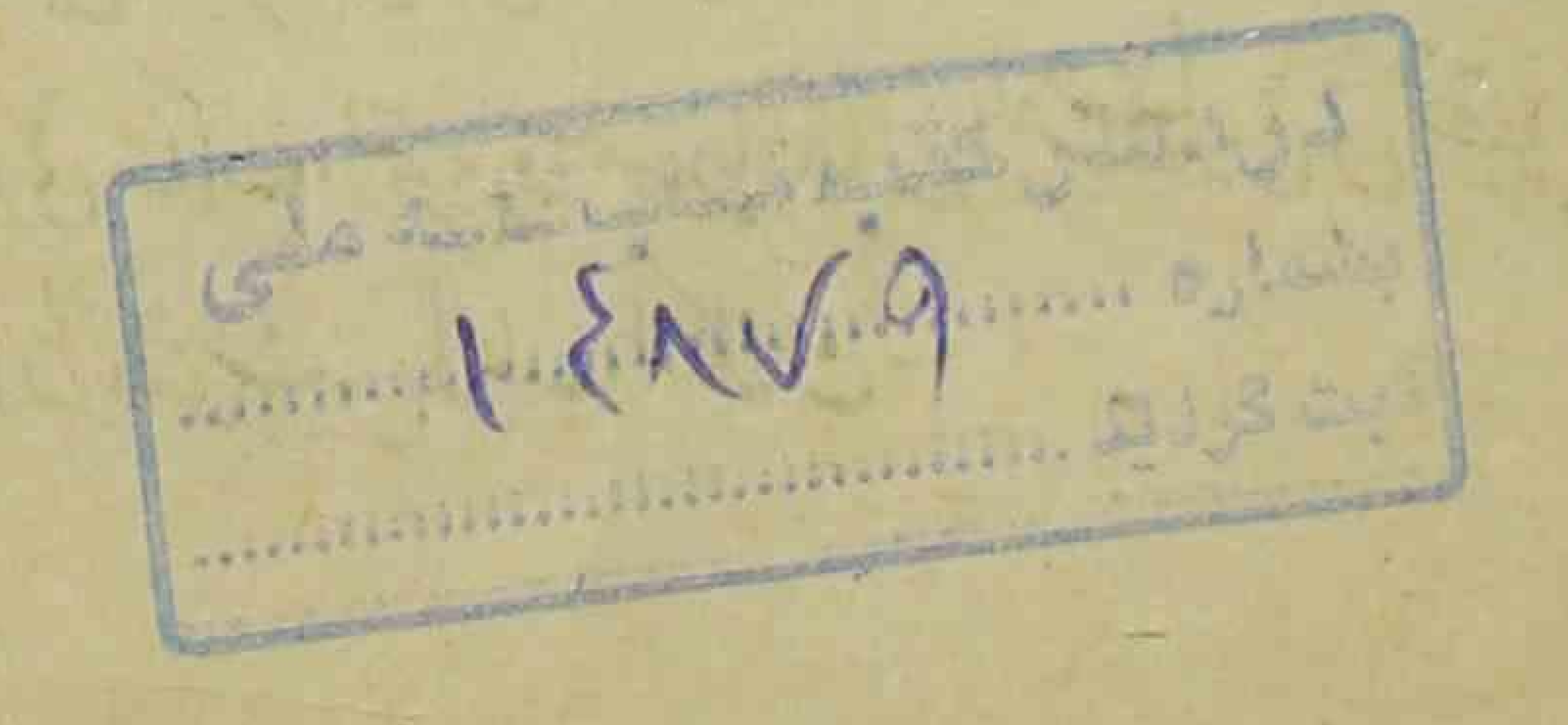




هدیہ کتاب

بسرکار علم دوست و ہنر پرور عالی جناب نواب
واجد علی خان صاحب رئیس بڈہانسی ضلع بلند شہر
و جاگیردار جگر ممبر جوڈیشل محکمہ عالیہ کونسل جے پور اسٹیٹ،

مصنّف



بسم اللہ الرحمن الرحیم

سبحانک یا من ادار الزمان فاستدار علی ہیئتہ واقر الدہر فاستقر علی فطرتہ والصلوٰۃ والسلام علی من نبع من نفسہ المقدسۃ ینابیع الحکم وجری من فیوضہ انہار العلوم والکرم وعلی آلہ واصحابہ الذین ہم نجوم الہدایۃ فی الظلم **وبعد** فلما وفقنی اللہ تعالےٰ لاتمام مباحث الحرکۃ واکثر مباحثہا کانت متعلقۃ بمباحث الزمان کانہا تکملۃ وتتمۃ لمباحثہا اردت ان اُحرر مباحث الزمان واحققہا والخصِّ مالہا وما علیہا لیطلع الناظر علی ما ہو الحق فیہا ویجتنب طالب الحق عن اباطیل الفلاسفۃ وغوایتہا فلما قضی اللہ تعالیٰ علی لسانی ما اراد واعاننی علی ابطال ما تفوّہوا بہ فی الزمان نظمتہُ فی سلک التحریر وسمیتہ باتقان العرفان فی تحقیق ماہیۃ الزمان و من اللہ التوفیق وعلیہ التکلان۔



بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الثالث في تحقيق ماهية الزمان

ولتحقيقها بيانان بيان طبعي وبيان الٰهي ولنقدم البيان الطبعي اولاً ونتكلم فيه ثانياً ولنعقد
لها فصولاً الفصل الاول في البيان الطبعي والكلام فيه ولما كان سعي رئيسهم في
هذا الباب عندهم مشكوراً وكان عنده في بيانه كلاماً محرراً فعلينا ان ننقل كلامه فنقول
قال الشيخ في الفصل الحادي عشر من المقالة الثانية من الفن الاول في الحركة في
تحقيق ماهية الزمان واثباتها فنقول من البين الواضح انه يجوز ان يبتدء متحركان
بالحركة وينتهيان معاً واحدهما يقطع مسافة اقل والآخر مسافة اكبر اما لاختلاف البطوء
والسرعة واما لتفاوت عدد السكونات المتخللة كما يراه قوم ويجوز ان يبتدء اثنان
ويقطعا مسافتين متساويتين لكن احدهما ينتهي الى آخر المسافة والآخر بعد لم ينتهه
وذلك للاختلاف المذكور ويكون في كل حال من الاحوال من مبدء كل حركة
الى منتهاها امكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة المعينة اذا المعينة التركب
مع السكون وامكان قطع اعظم من تلك المسافة بالاسرع منها او الاقل مخالطة سكونات
وامكان قطع اقل منها بالابطاء من تلك والاكثر مخالطة سكونات وان ذلك

لا يختلف البتة فقد ثبت بين المبدء والمنتهى امكان محدود بالقياس الى الحركة
والى السرعة واذا فرضنا نصف تلك المسافة فرضنا السرعة او البطوء بعينه كان امكان
آخر بين ابتداء تلك المسافة ومنتهاها نصفها انما يمكن فيه قطع النصف بتلك السرعة
والبطوء فلذلك بين هذا المنتهى النصف المفروض الآن وبين المنتهى الاول
فيكون الامكان الى النصف ومن النصف متساويان وكل واحد منهما نصف
الامكان المفروض اولا وعليك ان تجعل هذا المتحرك سببا بالحقيقة فى المكان
او جزءا المتحرك نسبته المتحرك فى المكان فانه تفارقه مماسته الى مماسة لمماساة
متصلة وموازاة الى موازاة متصلة وان تسمى ما يقطعه مسافة كيف كان فليس
يختلف بذلك حكم فيما نحن فيه بسلبه فنقول هذا الامكان قد صح انه منقسم وكل منقسم مقدار
او ذو مقدار فهذا الامكان يؤتى عن مقدار فلا يخلو اما ان يكون مقداره مقدار المسافة
او مقدار آخر ولو كان مقدار المسافة لكانت المتساوية فى المسافة متساوية فى هذا الامكان
وليس كك فهو اذن مقدار آخر فاما ان يكون مقدار المتحرك او لا يكون لكنه ليس مقدار المتحرك
والا لكان مقدار المتحرك الاعظم اعظم فى هذا المقدار وليس كك فهو اذن غير مقدار المسافة وغير مقدار
المتحرك ومن المعلوم ان الحركة ليست بعينها ذات هذا المقدار نفسه ولا السرعة والبطوء
ذلك واذا الحركات فى انها حركات متفقة فى الحركة ومتفقة فى السرعة والبطوء
ويختلف فى هذا المقدار وربما اختلف الحركة فى السرعة واتفقت فى هذا المقدار فقد
ثبت مقدار امكان وقوع الحركات من المتقدم والمتاخر وقوعا يقتضى مسافات
محدودة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة وهذا المقدار لا يجوز
ان يكون قائما بنفسه وكيف يكون قائما بنفسه وهو مقتض نحو مقدره وكل

مقتض فاسد فهو فی موضوع او ذو موضوع فهذا هو متعلق لموضوع ولا یجوز ان یکون موضوعه
الاول مادة المتحرک لما بیناه فانه ان کان مقدار مادة بلا واسطة لکانت المادة یصیر
به اعظم واصغر فاذن یکون فی الموضوع بواسطة هیئة اخری ولا یجوز ان یکون بواسطة
هیئة قارة کالبیاض والسواد والا لکان مقدار تلک الهیئة فی المادة یحصل فی المادة
مقدارا ثانیا قارا فبقی ان یکون مقدار لهیئة غیر قارة وهی الحرکة من مکان الی مکان
اخر او من وضع الی وضع بینهما مسافة یجری علیها الحرکة الوضعیة وهذا هو الذی نسمیه بالزمان
انتهی ویرد علیه ان بعد الاغماض عما فی البیان من المقدمات ان الزمان لو کان
مقدار الحرکة فهو اما مقدار للحرکة التوسطیة او القطعیة والحرکة التوسطیة لکونها بسیطة
غیر ممتدة لا یصلح ان یکون الزمان مقدارا لها واما القطعیة فقد علمت انها حقیقة اعتباریة
غیر موجودة فی الخارج فکیف یمکن ان یکون الزمان الموجود فی الخارج مقدارا لما لیس
بموجود فی الخارج لتفصیل الایراد ان تکون ان الحرکة القطعیة لیست بموجودة فی الخارج
فان رؤساهم قالوا ان البعد والامتداد والاتصال وکون الحرکة قابلة للقسمة
الوهمیة لیس فی طبع الحرکة التی کمال بالقوة او خروج من قوة الی فعل فلا یدخل
فی ماهیتها تقدر واتصال بل انما یکون لها من جهة المسافة فالاتصال بالحقیقة
وجد فی المسافة واتصال المسافة لما قارنته الحرکة فالحرکة بحسب اتصال المسافة
اقتضت وجود مقدار لها هو الزمان المتصل بالجملة قالوا ان ههنا لیس اتصالان
اتصال مسافی واتصال حرکی بل اتصال المسافی من حیث ما هو اتصال الحرکة
علة لوجود الزمان فالاتصال المسافی قائم بالمسافة حقیقة ولیس فی الحرکة اتصالا
غیر اتصال المسافة بل اتصال المسافة منسوب الیها فالاتصال المسافی المنسوب الی الحرکة ذات

اتصالا فی الحرکة وامتدادا والا فلیست الحرکة ممتدة لذاتها بان یکون الامتداد داخلا فی حقیقتها فاذا اخذت الحرکة بذاتها لم یکن ممتدة ومتصلة بذاتها بل حقیقة هو المعنی من المبدء الی المنتهی لیس فی ذاتها اختلاف فاذا لوحظت هذا المعنی مختلطة بالامتداد المسافی فتکون ممتدة بنفس امتداد المسافة المنطبقة علیها فیکون هذا المعنی حقیقة ملتئمة من التوسطیة والامتداد المسافی هو المعنی بالحرکة القطعیة وح لم یصح کونها من الماهیات الحقیقیة لانتفاء الوحدة الطبعیة فان احد اجزائها قائمة بالمتحرک والاخر بالمسافة وما یجری مجراها فهی لیست الا واحدة اعتباریة وان کانت موجودة بوجود جزئها فی الخارج والشاهد علی ما نقول ما قال الفاضل الباقر فی الافق المبین ان للحرکة کمیة من جهة مقدار المسافة تزید وتنقص بزیادتها ونقصانها ولیس معنی ذلک ان للحرکة کمیة عارضة من جهة المسافة وللمسافة کمیة اخری بل ان کمیة الحرکة هی کم المسافة وانما الزیادة والنقصان لعرضان الحرکة الکمیة المسافة کما فی السواد الحال فی الجسم وکذلک لها کمیة من جهة الزمان وهذه عارضة لها وایضا لها عدد من حیث انقسامها الی اجزاء متقدمة واجزاء متاخرة حسب انقسام المسافة الیها الا ان الاجزاء المقداریة فی المسافة تکون فی الوجود مع المتاخرة منها بخلاف ما بازائها من متقدمة الحرکة ومتاخرتها فانهما لا یکونان معا بحسب الوجود فی افق الزمان وکذلک من جهة الزمان اذا انقسم الی اجزاء متقدمة ومتاخرة ولکن ذلک انما یحصل من جهة المسافة فان الزمان یتجزی بالحرکة والحرکة بالمسافة فان اتصال المسافة اتصال للحرکة التی هی علة للزمان المتصل بذاته وانفصالها انفصال للحرکتین اللتین هما علتان لزمانین کل منهما متصل بذاته فالمقدم

والمتاخر من جهة ماهما للحركة معدودان بها فانها باجزائها يعد المتقدم والمتاخر
فالحركة لها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر ومقدار بازاء مقدار المسافة
فاذن ما ايسر لك ان تحاول تحديد حقيقة الزمان انه كمية الحركة ما دامت على
اتصالها وعددها اذا انفصلت الى متقدم ومتاخر لا بالزمان بل من جهة ما يتبع
انقسام المسافة واما اذا اعتبرت كمية وعددها لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم
والتاخر الذين لا يجتمعان فربما افضى لك الى الوقوع في الدور الا بامبطاء المسافة
ثم ان فلاسفة الاسلام من يجعل الزمان مقدار الحركة من التقدم والتاخر الذين
لا يجتمعان بحسب الوجود الغير القار ومنهم من يجعله مقدارها من تلك الجهة لكن بحسب
الوجود القار في العقل اي من حيث يجمع العقل متقدمها ومتاخرها ولعل الاشبه
بالحق والاعذب في ذوق التحقيق ان وجود الحركة في الذهن لما كان بحسب حدوث
الارتسام غير قار وبحسب البقاء قارا فالزمان هو مقدار للحركة بحسب الوجود البقائي
القار الذهني وفوق ذلك معنى هو سر الحق وحق التحصل وهو ان الحركة الممتدة
لما كانت على اتصالها امرا موجودا في الخارج نحوا ما من الوجود وان لم يكن لها
وجود قار في افق الزمان بحسب الاجزاء المفروضة فيها فاذن الزمان مقدار الحركة
بحسب وجود مجموعها ذلك النحو من الوجود في الاعيان بحسب وعاء الدهر انتهى
وانت تعلم ان هذا الكلام نص منه على ان كمية الحركة هي كمية المسافة والزيادة
والنقصان الحركة لكمية المسافة ومن الظاهر ان الموصوف وان كان
بالعرض هو الحركة القطعية لا غير فان التوسطية بمعزل عن هذه الاوصاف فالحركة
القطعية انما حصلت من الحركة التوسطية والامتداد المسافي المنسوب الى الحركة

ومن الضروری ان احد جزئیہا هو القائم بالمتحرک والاخر قائم بالمسافة فلایکون الحرکة القطعیة ماهیة حقیقیة واحدة بالوحدة الحقیقیة فلایکون موجودة فی الخارج وانکانت اجزائها موجودة فی الخارج فالزمان انکان مقدار للحرکة بحسب الوجود البقاء القار الذهنی کما قال انه اشبه بالحق والاعذب فی ذوق التحقق فلایکون الزمان موجودا فی الخارج قطعا وانکان مقدار الحرکة بحسب وجودها العینی کما قال انه سر الحق وحق التحصل فقد تحققت ان کون الزمان مقدار اللوجود العینی انما یصح لوکان محله امرا موجودا فی الخارج ومحله لکونه من الحقائق الاعتباریة التی لا تحصل لها فی الخارج لایمکن ان یکون محلا لوجود الزمان الذی وحدته شخصیة حقیقة بالجملة الزمان اما مقدار الحرکة التوسطیة وهی لیست امرا ممتدا حتی یکون الزمان مقدارا لها واما مقدار الحرکة القطعیة وهی انکانت ممتدة متصلة لکن لیست بموجودة فی الخارج

الفصل الثانی فی تحقیق التلازم بین الحرکة والزمان

من بدیع المسائل ونفیس الجواهر التی خلت عنه الدفاتر والزبر تحقیق التلازم بین الحرکة والزمان لم یسبح فیه احد الا زلت قدمه ولم یلج فیه احد الا خلت فیه قدمه فلا علینا ان نبحث فیه فنقول قالوا ان الحرکة والزمان متلازمان فان الحرکة لا توجد بغیر زمان فان الحرکة هو الخروج من القوة الی الفعل تدریجا والتدریج لا توجد بدون الزمان وایضا الحرکة لا تنفک عن مرتبة السرعة والبطوء والسرعة والبطوء لا تتقوم حقیقتهما بدون الزمان والزمان هو مقدار الحرکة فلا ینفک احدهما عن الآخر وهو المعنی بالتلازم

وقد تقرر عندهم ان المتلازمين لابد فيهما من علاقة العقلية بينهما بان يكون احدهما علة
موجبة للاخر او يكون كلاهما معلولا لعلة ثالثة توقع بينهما العلاقة الاقتضائية ومن البين
ان احدهما ليست علة موجبة للاخر ثانيهما معلولا لهما اما الزمان فمعزل عن ان يكون
علة للحركة فان الزمان مقدار الحركة والمقدار عرض والحركة محله ومن المستحيل عندهم
ان يكون العرض علة لمحله والا فلم يبق العرض عرضا والحركة ليست علة موجبة للزمان و
ان كان له بسبيل الشرطية كما ستعلم فلا بد ان يكونا علتين لثالث بالكيفية التلازمية فقالوا
حالهما كحال الهيولى والصورة في كيفية التلازم بينهما فكما ان الصورة من حيث هي
صورة ما جزء علة لعلة الهيولى المشخصة كك الحركة بما هي حركة جزء علة او شرط في وجود
وكما ان الهيولى المشخصة بوجه ما علة للصورة المشخصة من حيث هي شخصية كك الزمان
شرط في تشخص الحركة وتعينها وبهذا دفعوا شبهة الدور عن التلازم بينهما حتى قال
صاحب الافق المبين شك وتحصيل ليس من المستبعد ان يزيح سر كان الحركة
ما لم يكن موجودة متشخصة لم تصح ان تصير علة للزمان لان العلة متقدمة على المعلول
في الوجود والوجود هو بعينه التشخص او مساوقه والزمان هو من جملة مشخصات الحركة وان
لم يكن من مشخصات كلما يقع وجوده في افق الزمان على الاطلاق لان الحركة لا توجد
منسلخة عن السرعة والبطوء وهما لا ينفكان عن وجود الزمان بل عن تعينه فالسرعة
المعينة انما هي بحسب زمان بعينه درشا كان كك لزم ان يكون الزمان متقدما
على الحركة فلو كان الزمان هو مقدار الحركة والحركة علة له لزم تقدم الحركة على الزمان
فاذن تقدم كل منهما على الآخر وانه محال ثم توجه هذا الفاضل الى الجواب ولم
يزيح لسره عن دقته ومتانته ولم يفهم انه جذر اصم تهويلاته وتهويشاته قال فينبغي

لك ان تعلم ان الحركة بما هي حركة جزء علة او شرط في وجود الزمان ثم الزمان شرط
في تشخص الحركة وتعينها كما قيل لك في الصورة والهيولى ان الصورة من حيث هي صورة
ما جزء لعلة المتشخصة والهيولى الشخصية بوجه ما علة لتشخص الصورة اي الصورة الشخصية
من حيث هي صورة شخصية ثم الحركة المعينة الشخصية بما هي متعينة متشخصة علة بنحو ثباتها
لكون الزمان متماديا الى لانهاية او متناهيا بالفعل وعلى مرتبة متخصصة في التناهي ثم
الزمان بحسب ذلك التعين علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناه او متناه متخصص
التناهي ويجب ان تحقق ان معلول الشيء بما هو معلول ليس يلزمه ان يكون معلولا
لتشخص ذلك الشيء الا ان يكون العلة جاعل الذات فاعل الوجود فان العقل ينقبض
عن كون مرتبة المجعول المعلول في التحصل فوق مرتبة الجاعل والفاعل وحظه في التعين
اقوى من حظه وليس ذلك في سائر العلل والمعلولات وفي طباع العلية والمعلولية بما
هي علية ومعلولية فاذن ليس يلزم ان يكون الزمان معلول الحركة الشخصية بما هي شخصية
وان لم ينسلخ في الوجود عن التشخص فاذن طبيعة الحركة التي هي محل الزمان لا طبيعة
اية حركة يوجد وتشخصها مشروطة بالزمان مطلقا اي تشخص اية حركة كانت لا تشخص
الحركة التي هي محل الزمان فحسب ولا دور انتهى تلخيص جواب الشبهة بانه لا دور
فان حال الحركة والزمان كحال الهيولى والصورة فالحركة بما هي حركة جزء علة او
شرط في وجود الزمان فللحركة الموجدة تقدم بالذات على وجود الزمان المطلق متاخر
عنها بالذات ثم الزمان المطلق شرط في تشخص الحركة وتعينها فالحركة انما تشخصت بالزمان
المطلق والحركة المطلقة صارت علة للزمان المطلق والزمان انما احتاج في وجوده الى
الحركة المطلقة والحركة الشخصية انما تشخصت بالزمان المطلق فالحركة الشخصية تحتاج

فی وجودها الی الزمان المطلق ای زمان کان ثم الحرکة المتعینة الشخصیة علة بنحو ثباتها
لکون الزمان متمادیا الی لانهایة او متناهیا بالفعل علی مرتبة متخصصة فی التناهی ثم
الزمان بحسب ذلک التعیین علة لکون الحرکة ذات مقدار غیر متناه او متناه متخصص
التناهی ولا یلزم علیه دور وهذا بعینه حال الهیولی والصورة فان الصورة من
حیث هی صورة ما جزء العلة الهیولی المتشخصة بوجه ما علة للصورة الشخصیة من حیث
هی صورة شخصیة ولا یلزم ان یکون کل ما هو معلول لشیٔ معلولا لتشخصه حتی یلزم
ان یکون الزمان معلولا لشخصیة الحرکة فان هذا شان العلة التی هی جاعل الذات
وفاعل الوجود فان العقل ینقبض عن ان یکون مرتبة الجاعل الفاعل دون مرتبة
المجعول المفعول فی التحصل ولیس ذلک فی سائر العلل والمعلولات
فاذن لیس یلزم ان یکون الزمان مع الحرکة الشخصیة وان لم ینسلخ الوجود عن التشخص
فاذن طبیعة الحرکة التی هی محل الزمان بما هی طبیعة ایة حرکة یوجد وتشخصها مشروطة
بالزمان مطلقا ای تشخص اية حرکة کانت لا لتشخص الحرکة التی هی محل الزمان فبحسب
فلا دور اقول فیه نظر من وجوه شتی اما اولا فلانه لا یخفی علی من له نظر دقیق انه قد سلم ان
الزمان المطلق من مشخصات الحرکة المطلقة والشخصیة فتشخص الحرکة یحصل من الزمان
والزمان یکون متشخصا بها اذ الحرکة بکونه عرضا حالا فی محله یکون متاخرة عن الزمان ضرورة
تاخر العرض عن محله وموضوعه وقد سلموا ان موضوع العرض من مشخصاته فیکون العرض
من مشخصاته فلو کان الزمان مشخصا للحرکة فلا مناص عن الدور واما ثانیا فلان
الحرکة سواء کانت موجدة للزمان او جزء علة او شرطا له کانت متشخصة بالضرورة
ضرورة ان ما هو فی جانب الفاعل لا یمکن ان یکون مبهمة وفرقه بین الفاعل

وباقي العلل لا سيما اذا كانت ماخوذة في جانب الفاعل فرق بدون الفارق كما
ليس بها مثيد ذكروه فبالضرورة يكون الحركة متشخصة وان لم يكن للخصوصية بما هي
خصوصية دخل في العلية قبل ولما سلم ان الزمان من المقومات لتشخصية للحركة فلا
بدان تكون الحركة متشخصة بالزمان وهو صريح الدور واما ثانيا فلان محصل ما قال
في دفع الدوران الزمان يتوقف وجوده على الحركة مطلقا والحركة يتوقف تشخصه على
الزمان فالزمان محتاج في وجوده الى الحركة المطلقة والحركة تحتاج في تشخصها الى الزمان
فلا يلزم الدور فكلتا مقدمتيه موضع نظر اما الاولى فلان الزمان لو كان محتاجا الى
الحركة فاما الى الحركة المطلقة او الخاصة وعلى الاول فاما الى الحركة المبهمة بما هي مبهمة
وهو صريح البطلان او الحركة الغير المعينة بتعين خاص وان كانت متعينة بتعين ما
فالحركة متعينة قبل الزمان فلا يحتاج في استحصال تعينه الى الزمان وعلى الثاني
فتعين الحركة المطلقة قبل الزمان واما الثانية فلان الحركة لو احتاجت في تشخصها
الى الزمان فاما الى الزمان المبهم وهو صريح الاستحالة واما الى الزمان المطلق اى
الغير المعين بتعين خاص فيلزم ان لا يتبدل خصوصية الحركة بتبدل الزمان واما
الى الزمان المخصوص بتناه خاص فتعين الزمان يكون علة لتعين الحركة وقد قالوا
ان تعين الحركة علة لكون الزمان متعينا متناهيا بتناه خاص فلا محيد عن الدور
واما رابعا فلان قالوا ان الحركة المتعينة المتشخصة علة بنحو ثباتها لكون الزمان
متماديا الى لا نهاية او متناهيا بالفعل على مرتبة متخصصة من التناهى لا تزيد محصله
على ان الحركة لما صارت متشخصة معينة صارت علة مقتضية للزمان الغير المتناهى
او الزمان المتناهى بتناه خاص فان شخصية الحركة تقتضى مثلا ان يكون في

نحو ساعة مثلا وفيه ان تعين الحركة وخصوصياتها انما اتى من جانب الزمان كما افراد
تشخص الحركة من الزمان فاما حصل من الزمان المطلق او الزمان المعين فان
كان حصل من المطلق كما قال ان الحركة الشخصية انما تشخصت بالزمان المطلق ففيه
ان الحركة المتشخصة بزمان مطلق انما يستدعي زمانا مطلقا لا زمانا خاصا بتناه مخصوص
فان المثل هذه الحركة نسبة متساوية الى جميع الازمنة على انه لو سلمنا ان وجود الحركة المتشخصة
بالزمان المطلق فهي وان تشخصت بالزمان المطلق بمعنى ان لادخل لخصوص الزمان
في تشخصها لكن بالضرورة يتشخص بفرد خاص من الزمان اما غير متناه او متناه بتناه
مخصوص فلا محالة يتقدم هذا الزمان على الحركة الشخصية فلا معنى لكون الحركة بتشخصها
مقتضية لتماديه لا الى نهاية او نهاية متعينة وان حصل من الزمان المعين فلزوم الدور
مما لا سترة فيه واما خامسا فلما قيل انه لو كان الزمان شرطا لتشخص الحركة او علة
للحركة الشخصية التي هي محله لكان جوهرا فان كون الحال علة للمحل انما هو في الحال
الجوهري دون العرض والجواب عنه ان المحقق الطوسي قد صرح في شرح الاشارات
انه لا مضائقة في كون طبيعة العرض علة لتشخص محله فان الوضع والكم والكيف والاين
من مشخصات الجسم وانما المنافي للعرضية كون طبيعة الحال علة لطبيعة المحل فان هذا
في الحال الجوهري كالصورة بالنسبة الى الهيولى والزمان علة لتشخص لا للحركة مطلقا
فلا يلزم ان يكون جوهرا اقول قد عرفت الكلام فيه سابقا ان الاعراض لو كانت
مشخصة لمحالها وموضوعاتها كان طبايعها عللا لوجوداتها فكانت صورا فلا يبقى الفرق
بين الحال العرضي والحال الجواهري فهذا من اعضل الاشكال وقد مرمنا مفصلا
فتذكره واعلم ان شبهة الدور على التلازم قد سلم صعوبتها المحقق الطوسي ذكره

فی رسالته بعثها الی بعض معاصریه مورد البعض الاشکالات العلمیة لقوله لما امتنع وجود حرکة من غیر ان یکون علی حد معین من السرعة والبطوء وجب ان یکون للسرعة والبطوء مدخل فی وجود الحرکات الشخصیة من حیث هی شخصیة والسرعة والبطوء غیر متحصلین الا بالزمان فاذن للزمان مدخل فی علیة الحرکات الشخصیة فکیف یمکن ان یجعل حرکة معینة علة لوجود الزمان ولا یمکن ان یقال الحرکة من حیث هی حرکة علة للزمان ومن حیث هی حرکة ما متشخصة بالزمان کما ان الصورة من حیث هی الصورة سابقة علی الهیولی ومن حیث هی صورة ما متشخصة بها لان الحرکة لیست من حیث هی حرکة علة للزمان والا لکان لجمیع الحرکات مدخل فی علیته وانما هی علة للزمان من حیث هی حرکة متعینة فما وجه حل هذا الاشکال انتهی وقد اقر الصدر الشیرازی وقال ما صادفنا جوابا لاحد فیه واجاب عنه بنفسه بجواب مبنی علی مذاقه تعجب منه من نظر فیه وقد ازهقناه فی الحجة البازغة باتم ازهاق وبهذا المبحث تفصیل مذکور فیها فقد تحقق ان شبهة الدور علی التلازم بین الزمان والحرکة مما الامر فیه فاطمة فی النفائس التی لم یطمس انس ولا جان

الفصل الثالث فی تحقیق ما قالوا ان الزمان مقدار حرکة الفلک الاعظم

قد علمت مما نقلنا من کلام الشیخ فی الشفاء فی الدرس الاول ان الزمان هو مقدار الحرکة وبینوه بان الامکان المتسع للحرکات هو المعنی بالزمان واراد وابه امر یقع فیه الحرکات ای امر ممتد متسع لقطع المسافة وهذا امر منقسم بالضرورة وکل منقسم اما مقدار او ذو مقدار فالجملة ههنا مقدار بالضرورة ولا یمکن ان یکون مقدار المتحرک والمسافة او لهیئة قارة فی المتحرک فلا بد

انیکون مقدار الهیئة غیر قارة فی المتحرک وهی لیست الا الحرکة ہذا اجمال ما بنیوہ ویرد علیہ انہ ان ارو تم بہذا البیان ان الزمان مقدار لکل حرکة وقائم بہا کما یدل علیہ ما نفوا بانہ لیس مقدار للمتحرک والمسافة اولہیئة القارة وقالوا انہا مقدار لہیئة غیر قارة فی المتحرک وہی لیست الا الحرکة فیلزم ان لا یکون الزمان وحدا شخصیا متصلا بل لا واحدا حقیقیا فانہ ح لکل حرکة زمانہ ہو الذی قائم بہا والحرکات اما مختلفة بالجنس والحرکة فی کل مقولة عین تلک المقولة کما زعم بعضہم واما ان الحرکة لیست مقولة بل مقولہا العام للحرکات مقول بالتشکیک علی ما تحتہا من الاجناس ولیست الاصناف داخلة تحت مقولة تقع فیہا الحرکة واما انیکون الحرکة نفس مقولة ان ینفعل علی المذہبین الماولین لا یکون الزمان واحدا واحدا حقیقیة وعلی الثالث لا یکون واحدا بالشخص فان الزمان عرض حال فی الحرکة فیختلف باختلاف المحل وایض محلہ قائم بالمتحرک والمتحرکات مختلفة فکیف تکون الحرکة واحدة بالشخص حتی تکون الزمان واحدا بالشخص متصلا فی نفسہ ولزم انیکون الزمانان معا کما یکون الحرکتان معا بالجملة مفاسد ہذا البیان مما یضیق عنہ نطاق البیان ولذا قد انہض لدفع ہذہ المفاسد الباقر الذاخر ونہض عرقہ الفلسفی لدفع ہذہ المفاسد فی کعبة کالافق المبین والصراط المستقیم وحقق ان الزمان مقدار الحرکة الفلکیة لا انہ مقدار کل حرکة وقائم بکل حرکة حرکة وقال فی الافق المبین شک وتحقیق عسانا ان تتوہم ان کل حرکة متقدرة لا محالة والزمان مقدار الحرکات علی العموم فاذن یکون کل حرکة یستتبع زمانا ویقوم بہا زمان فیبطل التخصیص والا فیوحد الحرکات ویبقی بلا مقدار فیجب ان یجادل تلمیذک فبطل فرق ما بین مقدار الحرکة بالزمان وبین قیام الزمان بالحرکة فلیس من شرط ما تقدر الشیء انیکون عارضا لہ قائما بہ

بل ربما قدر المبائن بالانطباق والموازاة وما برهن من امر الزمان انما هو انه متعلق
بالحركة وبهيئة لها لا انه متعلق بكل حركة حركة ومن امر الحركة ان كل حركة فانها متقدر
بالزمان لا ان كل حركة فهي محل الزمان فاذن بين قوليك ان الزمان مقدار لكل
حركة وان حقيقة الزمان وانيته متعلقة بكل حركة الصحيح هو الاول دون الثاني وبين
قوليك ان ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل ان يعرض لها وان ذات الزمان
متعلق بالحركة على سبيل العروض لها الصحيح هو الثاني دون الاول فهذا يعرض تلك
لا غير البتة لا تلك الهيئة يستتبع هذا فليس اذا تعلق ذات شئ بطبعه بطبيعة شئ وجب ان
لا يخلو طبيعة الشئ منه فاذن الحركات التي لها ابتداء وانتهاء في الوجود على اي
وجه كان لا يتعلق بها زمان وانما يتقدر الزمان المتعلق بالحركة الفلك الاقصى وكل
جملة الحركات غير تلك الحركة وبالجملة الحركات الاخرى يقدرها الزمان لا بانه مقدارها
الحال فيها بل بانه معها كالمقدار الذي في الذرع يقدر خشبة الزراع بذاته وتقدر
سائر الاشياء بتوسطه ولهذا يجوز ان يكون زمان واحد مقدار الحركات فوق واحدة
انتهى فقد ظهر من هذا ان الزمان مقدار قائم بحركة الفلك الاقصى والحركات كلها
تقدر بهذا المقدار القائم بحركة الفلك الاقصى والزمان هذا المقدار القائم بها لا كل
مقدار قائم بحركات مختلفة فزمان الحركات المختلفة ليس قائما بها بل الحركات كلها
متقدر بالمقدار القائم بحركة الفلك الاعلى والدليل المشهور الذي ذكرنا لا يدل
عليه فان الدليل اثبت ان ههنا امكان ومتسع يسع فيه الحركات وليس هو الحركة
ولا السرعة والبطوء ولا المسافة ولا المتحرك ولا مقدارهما ولا مقدار بهيئة قارة في الجسم
فلا بد ان يكون مقدار الهيئة غير قارة في الجسم المتحرك ولا يدل على انه مقدار الحركة الفلك

الاعظم فالدليل مالم ينضم اليه مقدمات اخرى لايفيد ما هو مقصودهم ولذا قال العلامة
التفتازانى فى تهذيب الكلام واما حقيقة الزمان فقيل انه مقدار الحركة الفلك الاعظم
لانه متفاوتة بالزيادة والنقصان كم متصل ولعدم استقراره مقدار لهيئة غير قارة
وهى الحركة ولامتناع فنائه مقدار للحركة المستديرة اذ المستقيمة ينقطع ولتقدره جميع
الحركات بها مقدار لاسرعها فما لم ينضم اليه هذه المقدمات لم يتم الدليل وان اردتم ان
الزمان مقدار الحركة محدد الجهات التى هى اظهر الحركات واوسعها كما يفهم من عبارة الفاضل الباقر ففيه
اولا ان حركة المحدد عندهم وضعية وقد حققنا فى مبحث الحركة ان فى الحركة الاينية والوضعية الفرد
التدريجى مغاير للحركة القطعية فان الفرد التدريجى منها لكونها هيئة غير قارة حاصلة من نسبة الجسم
الى المكان بالفية وعدم قرار هذه الهيئة لايتصور الا لعدم قرار ما حصلت فيه ونسبة
الاحاطة لايكون غير قارة الا اذا كان عدم القرار فى احد المنتسبين وليس المنتسبان
الا الجسم والسطح الذى هو المكان والجسم امر قار وكذا السطح وانما يكون غير قار بالعرض
اذا انتسب اليه عدم قرار الهيئة الغير القارة فلا بد فى الجسم المتحرك من هيئة غير قارة ينسب عدم قرارها الى
السطح والى الهيئة الحاصلة باحاطتها بالعرض وهو المعنى بالحركة القطعية وقس عليه البيان
فى الحركة الوضعية فالفرد التدريجى الحركة الوضعية متحقق بالضرورة وهو هيئة غير قارة وما ثبت بالدليل
الا ان الزمان مقدار الهيئة غير قارة فى المتحرك سواء كانت هى الحركة او الفرد التدريجى من المسافة لا يلزم منه
ان يكون مقدار الحركة خاصة سواء كانت حركة الفلك الاعظم او حركة متحرك اخر وثانيا
ان الزمان لو كان مقدار الحركة سواء كان مقدار كل حركة قائمة بمتحرك متحرك كان وحركة
الفلك الاعظم فلا يمكن ان يكون مقدار الحركة التوسطية لكونها بسيطة فان كان
مقدار كان مقدار الحركة القطعية وقد حقق هذا الفاضل انها مركبة من الحركة التوسطية

والاتصال المسافی لامن حیث ہو اتصال مسافی بل اتصال حرکی فتکون حقیقة
اعتباریة ووحدتہا تکون اعتباریة غیر موجودة فی الخارج فکیف یکون مقدارہا واحدا
بالشخص موجودا فی الخارج وقد قدمناہ مشروحا ثالثا ان الزمان عندہم
کما مر مفصلا مقدار حرکة الفلک الاقصی وانما دعاہم الی ذلک ان فی نفس الامر
عندہم ہو اوسع الحرکات واسرعہا واقدمہا ولیست حرکة اسبق منہا فہو اللائق
بان یقدر والشہور والاعوام والدہور وقالوا ان حرکة الفلک الاقصی وضعیة خاصة
لیس لہ ولا لاجزائہ حرکة فی الاین بل حرکة فی الوضع وہو عبارة عن ہیئة حاصلة
للشئی بسبب نسبة بعض اجزاء الی بعض ونسبتہ الی الامور الخارجة فلابد للحرکة
فی الوضع الذی ہو تقل فی البدن من اختلاف نسبة اجزاء سطح المتحرک الی السطح
الحاوی او السطح المحوی لہ بان یقطع بعض من السطح ثم بعض آخر منہ حتی یتصور اختلاف
الہیئة والہیئة لما کانت انتزاعیة فالمتحرک فی ہذہ الہیئات الانتزاعیة لابد ان یکون
متحرکا اولا فی منشائہا ومنشاہا لیس الا اختلاف نسبة اجزاء سطح المتحرک الحاوی الی
سطح الفلک المحوی وہذا المنشاء لکونہ انتزاعیا لابد لہ من منشاء فان اختلاف نسبة اجزاء
الحاوی الی المحوی لایتصور الا بان یتحرک اجزاء الحاوی علی اجزاء المحوی فہہنا لابد
ولا من حرکة اجزاء الحاوی علی سطح المحوی حتی یحدث اختلاف نسبة اجزاء سطح
الحاوی الی سطح المحوی ثم یحدث بعد ہذا الاختلاف اختلاف الہیئة بالنسبة الی اجزاء
سطح المحوی ولاشک ان الحرکة الاولی اعنی حرکة اجزاء سطح الحاوی علی سطح المحوی
حرکة یصدق علیہ مفہوم الحرکة اذ ہو خروج من القوة الی الفعل تدریجا فلہا اجزاء
مقدار بالضرورة وہذہ الحرکة لیست اینیة بالضرورة لان الفلک الاقصی لیس

له مكان حتى يتصوره له اين الا ان نعيم الامين بالهيئة الحاصلة بسبب تحرك المتحرك
فى المكان او الحيز لكن ليس هذا اصطلاحهم فليست هذه الحركة اينية عندهم ولا
وضعية فان الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب اختلاف النسبتين وهو معلول
هذه الحركة فى المرتبة الثالثة ولا كيفية ولا كمية بالجملة هذه الحركة خارجة عن المقولات
الاربعة فلا بدله من زمان ولذا اختلاف نسبة اجزاء السطح الحاوى الى اجزاء سطح
المحوى لا شك ان المتحرك الحاوى لما تحرك على سطح المحوى خرج هذا الاختلاف
من القوة الى الفعل فهذه حركة ايض هذه الحركة ايض عندهم ليست معدودة فضلا
عن ان يكون داخلة لما تحت مقولة ولا بدله من مقدار وزمان وكذا اختلاف
الهيات الوضعية حركة حتى عدوها من الحركة وله مقدار حتى عدها زمانا فالحركتان
الاوليان اما لا يكون مقدار وهذا باطل عندهم او يكون مقدارهما هو مقدار حركة
الوضعية فما بالهم عدوا مقدار الحركة المتاخرة زمانا لا السابقة ولم يعدوا مقدار
السابقة زمانا لها مع ان كلا منهما اسبق من الحركة الوضعية اللاحقة المتاخرة
بذا فتفكر تفكرا صادقا فتجلى ان الحق العدم ما سولت به نفوسهم وما روجت عقولهم
واما رابعا فان الدليل مبناه على اصولهم من كون الزمان متصلا قابلا للزيادة و
النقصان وقد يجعل الكلام على كونه متصلا وعلى ابطال الجزء الذى لا يتجزى و
على كونه مقدار للحركة لو ثبت انها الهيئة الغير القارة لا غير وقد علمت ان الفرد
التدريجى ايض هيئة غير قارة فيكون مقدار لها بالجملة كون الزمان كما
متصلا غير قار مقدار للحركة محض ظن وتخمين ليس له سبيل الى اليقين والتفصيل
فى الحجة البازغة ـ

الفصل الرابع في تحقيق انية الزمان بالبيان الالهي

استدلوا عليه بان الحادث مالم يكن له عدم قبل وجود قبلية لا توجد مع البعدية لا كقبلية الواحد على الاثنين وليست تلك القبلية لنفس العدم لان العدم كما جاز ان يكون قبل جاز ان يكون بعد فلو كان هو قبل بالذات لما جاز ذلك وليست ايضا ذات الفاعل فان ذاته كما يكون قبل لك يكون بعد فتلك القبلية لشئ آخر غير قار الذات متصل في حد ذاته فانه يجوز ان يفرض متحرك يقطع مسافة يكون حدوث هذا الحادث مع انقطاع حركة فيكون ابتداء حركة قبل هذا الحادث فيكون بين ابتداء الحركة و حدوث الحادث قبليات وبعديات متجددة متقضية متطابقة لاجزاء المسافة الحركة فهذه القبليات والبعديات متصلة اتصال المسافة والحركة فثبت ان كل حادث مسبوق بموجود غير قار الذات متصل اتصال المقدار وهو الزمان و الحاصل ان وجود القبلية والبعدية اللتين لا يجتمعان تدل على وجود الزمان فالزمان هو الذي يلحقه القبلية والبعدية اللتان لا يجتمعان فهو بنفس ذاته يلحقه القبلية والبعدية لا لشئ آخر واما الاشياء الآخر فانما يلحقها القبلية والبعدية بسبب الزمان وان شئت تفصيل هذا المقام فاستمع انه قال الباقر الذاخر في الافق المبين هل استبان لك سبيل الفلاسفة اليونانية الاسلامية في التبيان وهو ان الحادث بعد مالم يكن له قبل قبلية يمتنع بها القبل والبعد ان يكونا معا في التقرر لا كقبلية على الاثنين و اشباهها من التي لا يمتنع ذلك ففيه تجدد البعدية بعد قبلية باطلة وليست هي نفس العدم فقد يكون العدم بعد ولا ذات الفاعل فقد تكون قبل و مع و بعد فان هناك شيئا آخر لا يزال يتجدد

ومتصرم علی سبیل الاتصال ؛ بالجملة ان العدم المعروض للقبلیة لایابی بالنظر الیه بما ہو فرد من طبیعة العدم ان تزول علیه تلک القبلیة وتعرضه البعدیة فینقلب کل من القبلیة والبعدیة الی الاخری وانیکون بحیث یمکن ان تعرضه البعد لا القبلیة من بدو الامر کما انه یمکن ان تعرضه القبلیة لا البعدیة ابتداء اذ طبیعة العدم بما ہی تلک الطبیعة لاتقتضی ان یتعاقب افرادہا فی التحقق ولا ان تختص شئی من افرادہا بالقبلیة والبعدیة ولایکون ایض اختصاص ذلک العدم بالقبلیة من جہة الاضافة الی الحادث المعین فان عدم ذلک الحادث بما ہو عدم ذلک الحادث قد یکون بعد بالفعل ولیس یابی بما ہو عدم ان تعرضه البعدیة من البدو وبعد ما کان معروضا للقبلیة وکذا ذات الفاعل لاتابی انیکون قبل او مع او بعد بل قد تحقق جمیع ذلک فی نفس الامر فاذن انما یکون اختصاص ذلک العدم من جہة ما انه مقارن بما ہو فرد من طبیعة متجددة متصرمة فاذن ما یقتضی اختصاص بعض الافراد بالقبلیة بالقیاس الی بعض وبعضہا بالبعدیة انما ہو کون تلک الافراد افراد طبیعة متجددة متصرمة لاغیر فاذن یکون معروض القبلیة ہو القبل لذاته ومعروض البعدیة البعد لذاته فکما ان الموجودیة ینتہی الی حیث یکون الوجود عین ذات الموجود فیکون ہو موجود الذاته فاذن قد ثبت الشئی لذاته ان تجدد وتصرم بطباعه ویجب انیکون ذلک علی الاتصال اذ من الجائز ان یفرض متحرک یقطع مسافة یکون حدوث ہذا الحادث مع انقطاع حرکته فیکون المجالة ابتداء حرکته قبل ہذا الحادث ویکون بین ابتداء الحرکة وحدوث الحادث قبلیات وبعدیات متجددة ومتصرمة مطابقة لاجزاء المسافة والحرکة فیکون ہذہ القبلیات والبعدیات متصلة اتصال المسافة والحرکة فاذن قد استقر ان ذلک الشئی المتجدد والمتصرم موجود غیر قار وتصل فی ذاته اتصال المقادیر انتہی وقال فی الصراط المستقیم افصاح

هذا المعروض بالذات وهو المسمى بالزمان حقيقة متجددة متصرمة متصلة بذاتها يفرض بها
قبليات وبعديات متجددة متصرمة متطابقة لاجزاء المسافة والحركة متصلة اتصالها
فی امتناع التاليف من غير المنقسمات فهو مقدار الحركة التی هی لتقضی والتجدد وليس
له ماهية غير اتصال الانقضاء والتجدد كما ان الكم المتصل مقدار الجسم ولا حقيقة له
سوى امتداد الجسم فذلک لاتصال امتداد لا يتجزی الا فی الوهم وليس له اجزاء
بالفعل ولا فيه قبلية وبعدية قبل التجزية ثم العقل بمعونة الوهم ربما يحلله الی اجزاء يخرجها
من القوة الی الفعل من القبليات والبعديات اعنی بذلک ان تلک النحو من القبلية
لا تزيد علی حقيقة الزمان بل ما به القبلية والبعدية هو نفس اجزاء الزمان سواء كان القبل
والبعد هی او غيرها فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين
وكذلک ما به البعدية فيما تجزی فيه المعية الزمانية فانه ايض هو بعينه جزء من اجزاء الزمان
فاذن التقدم والتاخر ليسا بعارضين يعرضان للاجزاء فيصير انهما متقدما ومتاخرا
بل تصور عدم الاستقرار الذی هو حقيقة الزمان يستلزم تصور التقدم والتاخر للاجزاء
المفروضة فيه بعدم الاستقرار بل هما جزءان منه او حدان مفروضان فيه وهذا
تحصيل معنی عروضهما له بالذات واما ماله حقيقة غير عدم الاستقرار يقارنها ذلک كالحركة
وغيرها فانما يصح حمل المتقدم والمتاخر عليه لتصور عروضهما له فانفصال ما هو المعروض
بذاته عن الذی لغيره قد استوی اذن امره انتهی وانت تعلم بما فيه اما اولا فلان مناط
البيان الالهی لاثبات الزمان ان عروض القبلية والبعدية لوجود الحوادث وعدماتها
ليس لها بالذات فلا بد لها من معروض يتصف بهما بالذات فان اراد ابه نه
لا بد ان يتصف الحوادث بالقبلية والبعدية الانفكاكية بواسطة شیء الكون فی ذلک لواسطة

واسطة فی العروض ویکون ذلک متصفا بهما بالحقیقة وینسب الی الحوادث القبلیة والبعدیة بالعرض ومجازا کما یکون واسطة العروض فنقول بای دلیل عرفتم ان الحوادث لاتتصف بهما کذلک فان بینتم ذلک بان المقدم قد یبطل لعدمه ویکون مع وجود المتاخر وبعده وکذا العدم المتقدم قد یکون بعد وجود المتاخر فعلم ان ذواتها لیس معروضا لها بالذات فنقول ان الذی لزم من بیانکم ان هذه الاشیاء لکونها تارة متقدمة وتارة متاخرة وتارة معا لابد للاتصاف بهما من علة تتصف بها الاشیاء بها فیجوز ان یکون هناک علة کذا وتتصف الاشیاء بذلک الاوصاف بعلتها من غیر ان یکون تلک العلة واسطة فی العروض فان ما لابد لعروض امثال هذه العوارض الفکیة هو ان یکون هناک علة للحوقها لا ان یکون علة تتصف بتلک العوارض فغایة ما لزم من بیانکم انه لابد لاتصاف الحوادث بالقبلیة والبعدیة والمعیة من علة توجب اتصاف الحوادث باحد هذه الاوصاف فیجوز ان یکون الحوادث متصفة بالذات بها بمعنی نفی الواسطة فی العروض ولا احتیاج الی علة تکون متصفة بها بالذات حتی یلزم وجود الزمان وان ارادوا به ان عروضها للحوادث لابد له من واسطة فی الثبوت فنحن نسلم انه کذلک لکن لا یلزم منه ان تکون الواسطة فی الثبوت موصوفا بالذات بها حتی یلزم الانتهاء الی الزمان لان فی الواسطة فی الثبوت لایجب ان تکون الواسطة متصفا بذلک الوصف فعلم ان فی البیان مغالطة فاحشة فان ما لابد ههنا هو انه یجب للاتصاف الانتهاء بالتقدم والتاخر من واسطة فی الثبوت ان کان سفیر محضا وهو امر لا ننکره وهو لیس بزمان علی ما عرفوا الزمان به ولم یلزم من بیانکم انه یجب ان یکون هناک امر یکون واسطة فی العروض للاتصاف بهما حتی یوجد ما هو اتصاله عندهم ولما

رُ و ان ہذا لا یغنیہم قالوا ان الواسطۃ فی اتصاف الاشیاء بالتقدم والتاخر ہو الذی
ہو واسطۃ فی العروض ویتصف اجزاءہ بالتقدم والتاخر لا بواسطۃ اصلا لا واسطۃ فی
العروض ولا واسطۃ فی الثبوت ولما طولبوا باقامۃ الدلیل انتہضوا باقامۃ الدلیل
وضلوا عن السبیل وقالوا ان الاشیاء موصوفۃ بالتقدم والتاخر فی نفس الامر فلابد من
انیکون معروضا لہا بالذات فہذا المعروض لا یجوز انیکون امرا واحدا بسیطا او الا لزم
انیکون شئ واحد قبل وبعد بل لابد انیکون امرا ممتدا متصلا تکون اجزائہ الوہمیۃ بعضہا
قبل وبعضہا بعد ولیست ہذہ الامور وقعیات لان التقدمات والتاخرات العارضۃ
للحرکۃ غیر متناہیۃ علی سبیل التصرم والتجدد فیجب انیکون المعروض بالذات لہذہ
القبلیات والبعدیات امرا متصلا متصرما متجددا او ہذا الکم متصرم البتۃ فکمیۃ اما بالذات
او بالعرض وعلی الثانی لابد من الانتہاء الی ما ہو کم بالذات ثم ہو غیر قار بالذات والا
لما کان معروضا للتقدم والتاخر بالذات ثم نقول عروض القبلیۃ والبعدیۃ لہا اما
بعلۃ او لا بعلۃ بل ہویات الاجزاء بعد صدورہا عن الجاعل کافیۃ فی الاتصاف
بالتقدم والتاخر علی الاول فالعلۃ المقتضیۃ للاتصاف بالتقدم لا یجوز انیکون بعینہا علۃ
لاقتضاء التاخر ضرورۃ ولا یکونان مجتمعان فی الوجود والا لزم اجتماع المتقدم والمتاخر
بل علۃ کل منہا مغائرۃ لعلۃ الاخر غیر مجامعۃ ثم اجزاء ہذا الکم لما کانت غیر منتہیۃ الی الاحاد
فیلزم انیکون العلل للتقدمات والتاخرات ایضا غیر متناہیۃ علی نسق معلولاتہا ولا یکن
وجود غیر المتناہی علی ہذا النسق الا فی ضمن متصل واحد یکون ہذہ العلل اجزاء ا
وہمیۃ لہ فقد لزم وجود متصل آخر غیر قار بالذات یتصف کل جزء منہ بالتقدم
والتاخر بالذات ثم نقول ان کان اتصاف اجزائہ بالتقدم والتاخر بعلۃ فیجری

اليه الكلام اليه لكنها ولا تيسلسل فينتهي الى متصل غير قار الذات تكون اجزائه موصوفة بها من دون علة وبالجملة يلزم وجود متصل غير قار الذات يتصف اجزائه بالتقدم والتاخر بالنظر الى هوياتها من دون واسطة في العروض ولا واسطة في الثبوت وهو المعنى بالزمان هذا غاية ما تكلفوا في اثبات مخترعهم ولكن لا يخفى على دقيق النظر ان ما لا بد للاوصاف المنفكة عن موصوفها تارة ولاحقة اخرى هو وجود موصوف بالذات بتلك الاوصاف سواء كان اتصافه بها بامر هو متصف بذلك الوصف اولم يكن فما لا بد لقطع التسلسل هو الانتهاء الى علة تتصف تلك ذلك الموصوف بواسطة علة واما انه لا بد لعلة ان تتصف بذلك الوصف لو بنفسها فكلا اذا تقرر هذا فنقول ان الحوادث متصفة بالتقدم والتاخر بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض لا بمعنى نفي الواسطة في الثبوت فهي تتصف بالتقدم والتاخر والمعية بذاتها لا بامر يتصف هو بها بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض والثبوت حتى تجب ان يكون ذلك الامر هو الزمان لا غير فالحوادث تتصف بالتقدم والتاخر والمعية بذاتها لا بامر يتصف هو بها بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض بل هي الموصوف بها بالذات وحقيقة لا مجازا وانما تتصف الحوادث بالعرض بتلك الاوصاف بمعنى ان ثبوت تلك الاوصاف لها ليست بلا علة بل لعلة وتلك لعلة ليست متصفة بتلك الاوصاف اصلا اولا هو في اجزاء تتصف تلك الاجزاء بالتقدم والتاخر ولا هو كم فضلا عن ان يكون غير قار بل هو صفة واحدة بسيطة ذات تعلقات كثيرة وهو ارادة مبدعها فتارة يتعلق بتقدم بعض الاشياء على بعض وتارة بجعل المتقدم متاخرا ومع فلا يتم دليلهم واثباتهم الزمان حتى يبطل هذا الاحتمال ودونه خرط القتاد وههنا كلام طويل قد ذكرناه في الحجة البازغة ليس ههنا مشهد ذكره واما ثانيا فلان ما ذكرتم ان بعض اجزائه لذاته يقتضي تقدمه وبعضها تاخره

مع تشابه الکل فی الحقیقة بلا مدخلیة امر زائد یکون سببا لاعتبارات تلک الاجزاء ترجیح
بلا مرجح تفصیل هذا الایراد ان الدلیل الدال علی وجود الزمان بعد تسلیم مقدماته لو تم لدل
علی انه موجود یقتضی کل جزء منه التقدم علی آخر و التاخر من غیره و الانفکاک الذی
حصل للحادث المقدم عن المتاخر انما هو بحسب الواقع لا لمحض الاعتبار و الاختراع
کیف و انما السبیل الی اثبات وجود الزمان نفس القبلیة و البعدیة الواقعین فی نفس
وجود الحوادث و لو لم یکن القبلیة و البعدیة سوی معنی اعتباری اختراعی فالحکم بها لمحض
اصطلاح فح ینسد سبیل اثبات الزمان بالجملة قالوا ان الموصوف بالذات بعدم القرار
و بهذا النحو من القبلیة و البعدیة موجود فی العین یقتضی جزء منه التقدم علی جزء آخر فالا
جزاء مختلفة فی الاقتضاء بالضرورة فنقول هذا الاختلاف فی الاقتضاء اما بنفس ماهیة الاجزاء
او بنفس هویة الاجزاء و الاول غیر متصور لاشتراک الماهیة و الثانی ان کان فالماهیة
المشترکة التی هی جزء هویته بمعزل عن الاقتضاء لکونها مشترکة فبالضرورة تستند هذا
الاختلاف الی التشخص سواء کان منضما الی ماهیة الزمان او لا فالکلام فی ذلک لکن
مشخص کل جزء موجود خارجا فتعدد المشخصات بحسب الاجزاء و لما کان اجزاء الزمان
غیر متناهیة فلا بد کونها غیر متناهیة فان کانت تلک المشخصات علی سبیل الاتصال فی
الخارج فمثله مثل اتصال الزمان بعینه و صارت هذه الحقیقة المتصلة الواحدة ذات
اجزاء یقتضی بذاته جزء منه التقدم و الاخر التاخر فهذا هو الزمان لا امر ضمنوه زمانا و هذا
مع کونه خلفا یجری الکلام فیه حتی یلزم التس فی المتصلات المجتمعة و ان کانت لا علی
سبیل الاتصال فکل واحد من المشخصات موجود بالفعل متمایز عن الآخر فیکون
المشخصات الموجودة فی الخارج متمایزا کل منها عن الآخر غیر متناهیة بالفعل محصورة

بين الحاصرين وان كان المتشخص امرا ذهنيا فلا ريب ان الامر الذهني لا يكفي في التشخص للامر الموجود الخارجي بل الواقعي مالم يكن له منشاء انتزاع في نفسه فالكلام منتقل في منشاء الانتزاع وليس الماهية الزمانية منشاء للانتزاع لاشتراكها في جميع الاجزاء فلا بد من امر في الخارج مع الحقيقة الزمانية فذلك منضم او مبائن ويسر وفيه الكلام كما سرونا من قبل بالجملة اجزاء الزمان مع كونها متشابهة الحقيقة لا معنى لكون بعضها متصفة للتقدم بذاته وبعضها متصفة للتاخر لذاته مع كون ذات المتقدم عين ذات الآخر وان كان المقتضي هو الهوية فالتشخص سواء كان منضما او مبائنا فالكلام فيه ان كان متشخص كل جزء موجودا خارجيا فعدد المتشخصات كعدد الاجزاء فلا مناص عن كونها غير متناهية فان كانت متصلة فيتحد حقيقة متصلة اخرى يكون بالحقيقة هو الزمان لا ما فرضتموه زمانا ويلزم التسلسل في المتصلات وان كانت موجودة متحازة غير متناهية فلا محيد عن حصر الغير المتناهي بين الحاصرين وان كان موجودا فلا يكفي في التشخص للامر الموجود الخارجي مالم يكن له منشاء انتزاع في نفسه فالكلام يجري فيه كما جرى في المتشخصات الخارجية والعذر عن هذا الاشكال بان الزمان متصل واحد في الخارج بلا تمائز في اجزائه فلا حاجة الى المميز الخارجي واما في الوهم فقد يمتاز اجزائه بالتقدم والتاخر والقرب والبعد عما يوخذ مبدأ في الوهم غير مسموع فان الكلام في نفس التقدم والتاخر انهما كيف حصلا لاجزائه مع تشابهها فالبيان كانه مصادرة هذا من افادات شيخنا الكمال العلامة قدس سره واما ثالثا فلما افاد الامام الهمام قدس سره في ان المفهوم من كان ويكون ان كان امرا ثابتا قارا فلا يكون في المتغيرات وان كان امرا غير قار الذات فلا يكون في الثوابت وتفصيله على ما افاد استاذ الكملة قدس سره ان المعقول من الزمان

مابه يتقدم به الاشيا بعضها على بعض ويمتنع به ان يوجد المتاخر مع المتقدم وهذا المعنى
لو كان موجودا كان ماديا مع ان التقدم على هذا الوجه يتحقق في غير الماديات فان
مناط هذا التقدم محض انفكاك المتاخر في الوجود الواقعي عن المتقدم ولو لم يكن في
الواقع انفكاك بين وجودي شيئين بل معية صرفة في نفس الامر على ما قد زعم فقد
انسد سبيل اثبات الزمان لما قد عرفت من قبل ان الدليل على وجود امر غير قار الذات
بالذات ليس الا القبلية والبعدية المتشاهدين في الواقع بهذا الاعتبار معتبر فكما يعقل
انفكاك موسى عليه السلام عن آدم عليه السلام كذلك يتصور انفكاك آدم عليه السلام
ومن دونه عن الباري تعالى ودعوى المعية في الثاني دون الاول تحكم لا بد من
فارق ودعوى معية الكل على القول بالدهر سينكشف حاله ولما كان تحقق هذا المعنى
في غير المادي مثله في المادي فكيف يكون مناط هذا التقدم الامر المتعلق بالمادة
لانه لا يفيد الا التقدم والتاخر في الماديات مع انا لا نفرق بينهما في المادي وبينهما
في المجرد فان الانفكاك المشاهد على سواء وعدم الانفكاك على القول بالدهر بعد التسليم
ايضا على السواء في المجرد والمادي اذا عرفت هذا فحصل الايراد ان القبلية والبعدية
منه الانفكاكية تعقل على نهج واحد وكذا المتاخر بما هو متاخر عن المتقدم عما هو متقدم
وانفكاك الوجود في الواقع ان كان مع المجرد والمادي بلا فرق عند العقل فمناطهما
المستفاد من قولهم كان او يكون انكان امرا ثابتا وهو منشأ القبليات والبعديات
في الحقيقة فكيف يكون في التغيرات التي مناط القبلية فيها امر مادي وانكان امر غير قار
فيكون متعلقا بالمادة فكيف يكون في المجردات مع انا لم نفرق القبلية الانفكاكية
ههنا وهناك وكذا حال المعية الواقعية وهي عبارة عن عدم الانفكاك في الواقع

انکان مناطها معنی غیر قار فلکیف یکون معیة المجردات به وانکان معنی قار انکیف
یتقرر به معیة المتغیرات والعقل لا یفرق بینهما لانها عبارة عن عدم انفکاک وقیعی
وهذا ای معنی عدم الفک فی المجرد والمادی علی سواء فمناطهما واحد فلا ینفع ما
قال المحقق فی نقد المحصل بانه لا شک فی ان وقوع الحرکة مع الزمان لیس
کوقوع الجسم القار المستمر مع الزمان ولیس کوقوع القار الباقی مع القار الباقی کالسماء
والارض فللمصطلحین ان یعبروا الکل معنی بعبارة ذلک لان کلام الامام لیس فی
ابطال الاصطلاح بل مقصوده تنقیح مناط القبلیة الواقعیة الانفکاکیة والمعیة
التی هی ذلک فان کانت لامر زائد هو الکمی العدیم القرار فلکونه مادیا کیف مناطیته
فی قبلیة المجردات وان لم یکن بذلک المعنی بل بنفس ثبات الشئ فکیف فی المتغیرات
بالجملة مقصوده التنبیه علی ان انقسام المعیة الی المعیات لا یفید اقساما متباینة فی
المناط کما یدل علیه تباین لوازم کل من المعیات بزعمهم وسیاتی ما ینکشف حالها
ولو اصطلح احد نظرا الی الغیریة الاعتباریة فلا مشاحة فیه والتنبیه علی ان نفس حقیقة
القبلیة الانفکاکیة لا یقتضی الکمیة الکذائیة کما فی المجرد بعینه انتهی دابارابعا فلما افاد
بعض الاکابر قدس سره انه لم لا یجوز ان یکون هذا المتسع امرا متوهما من جهة امتداد
الحرکات التی هی کمیات بالذات لان الحرکات کلها مشترکة فی هذا الامتداد فیاخذ
الوهم امتدادا واحدا ویجعله ظرفا للحرکات ویحکم ما به یسع الحرکات ویحکم علی الحرکتین المتساویتین
مقدارا المختلفین بالسرعة والبطوء لتعلقهما بمسافتین مختلفتین انهما ابتداء من حد مخصوص
فی هذا الامتداد وانتهاء الی حد آخر منه وبین الحدین امتداد یسعهما ولیس هناک
امتداد مغائر لامتداد الحرکات حتی یکون هو الزمان ثم هذا الاستدلال لا یقال

ان الجسمين المتساويين فی المقدار اذا تعاقبا فی مکان فهناک امتداد منبسط فی الجهات يسع الجسمين فلابد من وجود امتداد متعاقب عليه الاجسام ولا يمکنکم الاعتذار الا بان ليس الامتداد الا امتداد الجسمين فالوهم ياخذ الامتداد المشترک يظنه يتوارد عليه الاجسام وليس الامتداد الا امتداد الجسمين فکذا ههنا ليس الا امتداد الحرکتين ويظنه الوهم امتدادا واحدا متسعا لهما ومن هذا خرج الجواب عما اورد انه لو لم يکن زمان مغائر للحرکة لم يمکن معرفة السرعة والبطوء فان مدارهما علی الزمان وذلک لان القدر الذی يحصل به معرفتهما هو الامتداد المتوهم ياخذ الوهم من امتداد الحرکات بما انه امتداد صالح للوقوع علی کل حرکات والتعلق بکل مسافة وليس فی الاعيان الا امتداد الحرکات ويجعل هذا الامتداد ظرفا للحرکات انتهی بمقاله الشريف واما خامسا فلانا سلمنا انه لابد للتقدم والتاخر الواقعين فی الوجود من امر موصوف بالذات بمعنی عدم الواسطة فی العروض دفعا للتسلسل وسلمنا انه ذو اتصال وابعاض وغير قار لکنه لا يلزم ان يکون هو الزمان بل يجوز ان يکون الموصوف بالذات بالتقدم والتاخر هو الامر المتصل الغير القار والزمان هو الامتداد المنتزع عن ذلک الموصوف ويکون هذا الامتداد متسعا للحرکات المختلفة بالسرعة والبطوء الا تری انهم سلموا ان الحرکة التوسطية سيلانها علی الامتداد المسافی مما يقتضی کميته وان لم يکن بنفسها من جنس الکم لکونها مما يتعلق بالکم المتصل کما فی الحرکة الاينية والوضعية فالحرکة التوسطية بسيلانها علی الامتداد المسافی ينتزع عنها الابعاض والاجزاء بالقياس الی ابعاض المسافة ولا شک ان التوسط مع حد منها مقدم علی کونها مع حد آخر فيجوز ان لا يکون الموصوف بالذات بذلک المعنی غير الابعاض المنتزعة من سيلان التوسط علی ابعاد المسافة وما يجری

مجراها اذ اللازم مما قيل فی بیانه لیس الا انه یجب ان یکون لها الموصوف بالذات بمعنی
عدم الواسطة فی العروض ویکون ذا ابعاض وذو اتصال والحرکة التوسطیة
لسیلانها علی الامتداد المسافی کاف فی ذلک فنفس وجودات الافراد الاعتباریة
الانتزاعیة للحرکة بالقیاس الی الابعاد المسافیة مع التوسط موصوفة بالقبلیة والبعدیة
بالذات بمعنی عدم الواسطة فی العروض والزمان الذی اثبتوه انه متسع الحرکات
وهو امر واحد اشترکت فیه سائر الحرکات المتخالفة وهو غیر المسافة وغیر نفس الحرکات
وغیر السرعة والبطوء هو الامتداد المتوهم المنتزع من اسرع الحرکات واشهرها وهو
الذی تقع فیه الحرکات کلها فانه اذا اخذ منه قدر محدود علی قدر معین اتفقت معه حرکات
مختلفة فی المسافة بحیث اتفقت فی الاخذ والترک مع اتفاق بینهما فی ذلک الامر
المحدود ولوقوعها معه فیقاس بعضها الی بعض بالسرعة والبطوء فیما بینها وکذلک قیاس
حرکة الکل بالنسبة الی سائر الحرکات فی العالم بالجملة الامتداد المنتزع عن حرکة الکل
اوسع من کل الحرکات الواقعة فی العالم تقع جل الحرکات فیها وفی ابعاضها فما
یکون قاطعا المسافة اکثر او مسافة مساویة فی جزء اقل من هذا الامتداد بالنسبة الی
متحرک آخر یکون اسرع من الآخر فان انتزع هذا الامتداد من عدد الدورات یسمی
شهورا وعن ابعاضها فتسمی ساعات وانما خصصنا بانه الامتداد المنتزع من اسرع
الحرکات وهو الحرکة المحدد عندهم لانهم زعموا ان لیس فی الواقع حرکة اسرع من حرکة
المحدد وان فرض حرکة اخری اسرع منها فالامتداد المتوهم المنتزع منها بالجملة یجوز ان یکون لابعاض الحرکة یکون
موصوفة بالحرکة بالمعنی المذکور ویکون الزمان عبارة عن الامتداد المتوهم المنتزع منها ولا نسلم ان الموصوف
بالذات هو الزمان بل تلک الابعاض والزمان هو الامتداد المتوهم المنتزع منها

بقي الكلام في ان تلك الابعاض الموصوفة بالقبلية والبعدية بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض بل لقبليتها وبعديتها واسطة في الثبوت ام لا فان لم يكن يكون القبلية والبعدية مقتضى نفس ذلك البعض وهذان الجزءان وان كانا من ابعاض الحركة او ابعاض من سيلان التوسط على افراد ما فيه لا بد من اتصالها وايضا لا بد ان يكون الموصوف موجودا خارجيا كما مر في تقرير الدليل فيكون الموصوف ذا ابعاض ومتصلا بذاته وهو الزمان وان كان واسطة في الثبوت فيكون لقبلية القبل علة وهي الواسطة في الثبوت ولبعدية البعد علة كذلك ويكون علة القبلية قبل علة البعدية لضرورة مجامعة الموجب والموجب فينتقل الكلام الى القبلية والبعدية في ذينك الموجبين حتى ينقطع الكلام الى موصوف بالذات بمعنى عدم الواسطة في الثبوت قطعا للتسلسل المستحيل والجواب عنه انه سلمنا ان للقبلية والبعدية في الاشياء علة لكنها هو خصوصية ارادة الفاعل المختار كما مر هذا ما افاده في الجواب شيخنا الكمال العلامة قدس سره ولك ان تجيب عنه انه لا يلزم من كون ذلك الامور متصفة بالذات بمعنى نفي الواسطة ان يكون تلك الامور زمانا فان لا بد له مع ذلك ان يكون امكانا متسعا فتلك الحركات وتلك الابعاض ليست كذلك نعم الامر المنتزع الممتد من تلك الامور يصلح لذلك كما علمت فلا يتم ما سولت به انفسهم وهذا الذي اخترنا انه يجوز ان يكون الموصوف بالذات بالقبلية والبعدية هو ابعاض الحركة او ابعاض من سيلان الحركة انما هو التنبيه على انه لا يتم ما قالوا على اصولهم ايضا والا ان التحقيق الذي لا يمسه الشك ان معروض التقدم والتاخر الاشياء التي اتصفت بالتقدم والتاخر بمعنى نفي الواسطة في العروض ويتوهم من تقدم بعضها على بعض امتداد متسع للحركات صالح للوقوع

على كل حركات والتعلق بكل مسافة فيقاس بهذا الامتداد الحركات بما هي حركات حركات واقعة على مسافات مخصوصة بعضها مع بعض وهذا الامتداد الوهمي هو الزمان وهو منشاء القبلية والبعدية في العالم بمعنى ان اعتبار القبلية والبعدية في العالم ملزوم اعتبار هذا الامر فكلما تحقق في العالم قبلية وبعدية يجب صحته هذا الامر وهذا الامر هو المتسع للحركات والحركات تقع فيها بمعنى ان الوهم ينتزع عن امتداد الحركات امتداداً وهمي بهذه الصفة وهذا الامتداد انتزاعي له منشاء انتزاع وليس كانياب الاغوال ومنشائه هو ذوات الاشياء وهي متصف بالقبلية والبعدية بالذات بالمعنى المذكور واما الزمان وهو الممتد المنتزع عنها فهو امر يتقدر به الحركات كلها حتى حركة الفلك الاعظم كما يقولون ان الزمان يتقدر به الحركات كلها حتى حركة الفلك الاقصى التي هي محله عندهم بالجملة الاشياء وجوداتها وعدماتها ما يتصف تارة بالقبلية و تارة بالبعدية بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض لكن لتبدل الاوصاف عليها وكون تلك الاوصاف ممكنة لابد لها من وسائط في الثبوت وهي عندنا تعلق ارادة الباري تعالى تارة بقبلية تلك الاشياء وتارة ببعدية تلك والزمان هو الامتداد الموهوم المنتزع من تقدمات الاشياء وتاخرها لكن لما كان بعض الاشياء اشهرها واشرعها كالتقدمات والتاخرات التي توجد في حركة الفلك الاعظم جعل الامر الممتد المنتزع عن تلك زمانا يسع حركة محله وجميع الحركات الواقعة في العالم وهذا المنتزع هو منشاء القبلية والبعدية هذا هو التحقيق الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وان شئت مزيد توضيح هذا التقرير والتسجيل عليه بالنقل من اكابر الفن فاستمع لما قال من هو قدوة ارباب التحقيق رافع الوية التدقيق سيد العلماء

شیخ الفضلا بحر العلوم قدس سرہ ان الموصوف بالقبلیۃ والبعدیۃ بالذات الاشیاء
المتقدمۃ والمتاخرۃ والامتداد المتوہم من تقدمات ہذہ الاشیاء وتاخراتہا او الامتداد
المتوہم الماخوذ من الحرکات فی التوہم ہو الزمان ثم قال ان الاشیاء الموصوفۃ بالتقدم
والتاخر موصوفۃ بہا بالذات فی نفس الامر فمن ہذا التقدمات والتاخرات یتوہم
امر ممتد یحکم تخللہا بین المتقدم والمتاخر ویتوہم ایضا امتداد الحرکات کما قد علمت
فیقاس بہذا الامتداد الوہمی بعض الحرکات بما ہی حرکات واقعۃ علی مسافۃ
مخصوصۃ علی نحو مخصوص بعضہا مع بعض ثم وجد بعض الحرکات ابین الاشیاء
کحرکۃ المعدل فیوخذ امتدادہا فی الوہم مطلقا عن الاستدارۃ والاستقامۃ فیسمی
ہذا الوہم زمانا فینقسم بعدد الدورات اجزاء فی الوہم ویقدر بہا وجودات الحوادث
وعدماتہا بان وجود حادث او عدمہ استمرارہ فی الواقع مقارن لای قدر من ہذا المتوہم
الف دورات او مائۃ الف دورات واذا وجد الحادث فی الواقع ثم حادث آخر
فیختل ان ای قدر من ہذہ الدورات عن ابتداء وجود الاول وابتداء وجود الثانی
وہو القدر المتخلل ثم الوہم یتخیل ہذا الامتداد وان کان امتداد الحرکۃ القطعیۃ غیر
متناہیۃ فی الجانبین ففی جانب یحکم بکون العدم السابق بحسب الوجود الواقعی مستمرا فیہ
والجانب الاخر ما یکون فیہ العدم اللاحق مستمرا فیہ ویسمی الاول بالازل ویحکم بکون
الذات القدیمۃ مقارنا بہذا الامتداد ومستمرا معہ موجودا فیہ من دون بدء بخلاف
الحوادث لان لوجوداتہا اول من ہذا الامتداد ویسمی الجانب الثانی بالابد فہذا
القدر من وجود الزمان مسلم بداہۃ واما بداہۃ امر یکون معروضا بالذات للقبلیۃ
والبعدیۃ وما عداہ من الحرکات والحوادث معروضۃ بالعرض حتی ینشاء منہا القول

بالقدم الدہری المستلزم للمحالات المذکورۃ فغیر بین بل ان ادعی بداہتہ اتصاف
الحوادث بتقدم بعضہا علی بعض بالذات من دون واسطۃ فی العروض وکذا تقدم
عدمات الحوادث السابقۃ وکذا تاخر عدماتہ اللاحقۃ من دون واسطۃ فی العروض و
کون الاعدام اعداما صریحۃ فی الواقع لم یبعد لانہ یصدق بذلک من لایقدر علی الکسب
وینسب الی منکر ذلک مایکرہہ فافہم فاحفظ ذلک فانہ من الجواہر النفیسۃ و فصوص الحکمۃ
المتعالیۃ ولنختم ہذا المبحث فان العاقل یکفیہ والتفصیل فی الحجۃ البازغۃ واما سادسا
فلان اتصال الزمان یستدعی وجود جمیع الاجزاء معا لامتناع اتصال الموجود بالمعدوم
وعدم قرارہ یقتضی فقد جزء عند وجود جزء آخر فالاتصال وعدم القرار متدافعان
واجابوا عن ہذا الایراد بان ماہو مقتضی الاتصال ہو وجود جمیع الاجزاء مطلقا اعم من
ان یکون الجزء الاول مع الثانی معیۃ زمانیۃ کما فی الامور القارۃ اولا کما فی الامور
الغیر القارۃ فانہا وان لم یکن فیما بینہا معیۃ زمانیۃ لکن بینہا معیۃ فی الواقع فالمنافی
للاتصال ہو عدم الجزء مطلقا لا عدم کل جزء مع الآخر وما ہو مقتضی غیر القرار ہو عدم
کل جزء مع عدم الآخر لا العدم مطلقا حتی یتدافع الاتصال وعدم القرار ویرد علیہ
ان الجزء الاول من الحرکۃ لما وجد فالجزء الثانی اما موجود فی الواقع اولا علی الثانی
لامناص عن اتصال الموجود بالمعدوم قطعا فان الثانی لما لم یکن موجودا مع الجزء
الاول ولا موجودا فی الواقع کان معدوما محضا کالعنقاء خارجا عن عالم الوجود فکیف
یتصل بما ہو موجود فی الواقع وعلی الاول فالواقع ان کان عبارۃ عن الدہر فالکلام
قد مر وتسمع وان کان عبارۃ عن غیرہ فلابد من بیانہ حتی ننظر فیہ فان المعقول
من وجود الاشیاء نحوان وجودہ فی نفسہ فی الواقع والخارج مع قطع النظر عن

اعتبارہ تجددہ الزمانی وہو المسمی بالدہر عندہم ونحو وجودہ بما ہو متجدد فی ابعاض الزمان ولا ثالث لہما فان لم یکن باحد نحوی الوجود کان معدوما محضا وہناک فان القول بالدہر قول بافواہہم والجزء الثانی لیس مع الجزء الاول زمانا فالعدم عن الواقع فلامناص عن اتصال الموجود بالمعدوم ہذا قد اخترنا الاجمال فی تفصیل ہذا الایراد ولانہ قد مضی منافی امام الکلام تفصیل ہذا الایراد بحیث لا یتصور المزید علیہ وان ساعدنا التوفیق فینکشف جلیۃ الحال فی مبحث الدہر ان شاء اللہ تعالی

الفصل الخامس فی اقامۃ الحجۃ علی کون الزمان امرا موہوما علی اصول الفلاسفۃ

ولنقدم علی ہذا المرام اولا الحجۃ اجمالا ثم نتبعہ للتفصیل ثانیا فنقول ان الزمان کما قد قالوا ہو الحقیقۃ المتجددۃ المتصرمۃ الموصوفۃ بالتقدم والتاخر بالذات فنقول ہذہ الحقیقۃ اما ان تکون موجودۃ فی الاعیان او متوہمۃ من منشاء ہو متجدد بذاتہا علی الاول اما ان تکون مقدار الحرکۃ التوسطیۃ او القطعیۃ وعلی تقدیر کونہا مقدار الحرکۃ الاولی اما ان تکون مقدارا لنفسہا او مقدارا لہا باعتبار سیلانہا علی حدود المسافۃ وعلی تقدیر کونہا مقدار الحرکۃ الثانیۃ فالحرکۃ القطعیۃ اما ہی موجودۃ ذہنیۃ بنفسہا او موجودۃ خارجیۃ برسمہا او حقیقۃ اعتباریۃ ملتئمۃ من الحرکۃ التوسطیۃ والامتداد المسافی وعلی الشقوق کلہا لامناص عن کونہ وہمیا وعلی الثانی کونہ وہمیا منتزعا عن امور متجددۃ حادثۃ ظاہر ومن ہذہ الحجۃ یلوح حدوث الزمان لان منشائہ لیس الا الاشیاء الحادثۃ وہو المدعی وتفصیلہ انہم قالوا ان الزمان حقیقۃ متجددۃ متصرمۃ مقدار الحرکۃ فلا یخلو اما ان تکون

هذه الحقيقة موجودة فی الاعیان او متوهمة من منشاء فانکانت موجودة فی الاعیان
فاما انتکون مقدار للحرکة التوسطیة او الحرکة القطعیة علی الاول اما انتکون مقدار للحرکة
التوسطیة نفسها او باعتبار سیلانها علی الحدود وعلی الثانی فالحرکة القطعیة اما موجودة
ذهنیة وموجودة خارجیة براسها کما هو رای المحققین عندهم او حقیقة اعتباریة کما هو
عند المشیدین لارکان الفلاسفة وعلی الشقوق الزمان امر متوهم لاموجود فی
الاعیان فانه انکان مقدار الحرکة التوسطیة فانکان مقدار لها بنفسها ففیه اولا
انه تجویز باطل فان الحرکة التوسطیة لکونها غیر ممتدة بذاتها کیف یکون الزمان مقدارا
لها وثانیا قد علمت ان الحرکة التوسطیة کونها موجودا فی الخارج محل کلام وثالثا انه
لو سلم وجودها فی الخارج فلا یکون الزمان موجودا فی الخارج الا علی سبیل التوهم
وان کان لها باعتبار سیلانها علی الحدود وابعاد المسافة وما یجری مجراها فیکون
انتزاعیا ینتزع من اسرع الحرکات واشهرها وهو حرکة المحدد فلیست الزمان الا معنی
یوخذ من تلک الحرکة من عدة دوراتها فتسمی شهورا او ابعاضها فتسمی ساعات
وهکذا الکلام مفصلا بالجملة علی هذا الشق ایضا یکون انتزاعیا متوهما وانکان مقدارا
للحرکة القطعیة فعلی تقدیر کونها موجودة خارجیة براسها او موجودة ذهنیة بنفسها
کما ذهب الیه المحاکم العلامة ومن تبعه فلا شبهة فی کون الزمان موجودا ذهنیا
وهما قال المحاکم بقی ان یقال لما کان هذا الامتداد لایجتمع اجزائه فی الوجود فلا
یکون الزمان موجودا ضرورة انه لو کان موجودا لاجتمع اجزائه فی الوجود فلا یکون
الزمان موجودا فنقول هذا الامتداد وان لم یوجد فی الخارج الا انه بحیث
لو فرض وجوده فی الخارج وفرض فیه اجزائه یجتمع تلک الاجزاء معا وکان بعضها

بالذات تلك الامور بالمعنى المذكور والزمان هو الامر الوهمي المنتزع عنها وانما تتصف
اجزاء ذلك الوهمي بالتقدم والتاخر بمنشأه التي هي متصرمة متجددة بالذات وبهذا
سيظهر ان حادث لكونه موصوفه حادثا كما سنشرحه انشاء الله تعالى فافهم واغتنمه
في الجواهر النفيسة الانيقة والدرر الثمينة الغالية

الفصل السادس في تحقيق كون الزمان مبدعا

اعلم انهم ادعوا ازلية الزمان وابديته ونفسوا في بيانه فقالوا تارة لو كان الزمان مسبوقا
بالعدم ولاحقا بالعدم لكان وجوده بعد عدمه او عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامع القبلية والمعروض لهذه
القبلية والبعدية لا يكون الا الزمان واجزاؤه فقد لزم وجوده حيثما فرض عدمه فيكون
عدمه قبل وجوده او بعد وجوده مستحيلا فيكون ازليا وابديا ويرد عليه اولا ان تقدم
عدم الزمان على وجوده لا نسلم انه زماني بل هو تقدم بالذات مغاير للتقدمات
المشهورة فلا يلزم ان يكون للزمان زمان وثانيا ان قولكم والمعروض للقبلية والبعدية
الانفكاكية لا يكون الا الزمان واجزاؤه مم فانا لا نسلم ان مصداق الحمل ومطابق
الحكم بهذا النحو من التقدم والتاخر هو نفس اجزاء الزمان بل معروض التقدم والتاخر
هو نفس ذوات الاشياء فان قلتم وجود الاشياء وعدمها تارة يكون متقدما وتارة متاخرا وتارة
معا فلا يكون معروضة وموصوفة للقبلية والبعدية بالذات فلا بد من امر اخر وما هو الا
الزمان قلنا ان اردتم ان الاشياء لكونها تارة معروضة للتقدم واخرى بالتاخر والمعية
لا يكون معروضة لها بالذات قلنا لم لا يكون معروضة بالذات فان قالوا فان
المعروض باحد الاوصاف الثلثة ما يكون ذاته مقتضيا لها قلنا مم فان ما لا بد

للمعروض بالذات انيكون موصوفا بالصفة. بالذات لمعنى نفي الواسطة في العروض لا انيكون مقتضية لها بالذات وان قالوا فان المعروض بالذات لها مالا يكون هناك واسطة اصلا قلنا ذلك ايضا ثم بالجملة فنقول غاية مالزم من بيانكم ان ذوات الاشياء ليست عللا مقتضية لها ولا يلزم منه ان لا يكون موصوفة بها بالذات لمعنى نفي الواسطة في العروض فيجوز انيكون الاشياء معروضة بالذات للتقدم والتاخر الانفكاكيين وان لم يكن مقتضية لها بالذات بل تكون المقتضي شيئا آخر وان اردتم شيئا آخر فلابد من تصويره وايضاحه فعلم ان في البيان تدليسا مغالطيا فان الاشياء لما كانت تارة موصوفة بالتقدم وتارة بالتاخر فلابد انيكون موصوفيها بهما من علة تكون واسطة في الثبوت لقبلية الاشياء وبعديتها والا لزم الترجيح فلابد لقطع الترجيح انيكون لها علة كذلك ولا يدل هذا البيان على انه لابد ههنا من واسطة غير الاشياء تكون موصوفة بالحقيقة بالتقدم والتاخر حتى يثبت مطلوبكم بالجملة نختار ان وجودات الاشياء وعدماتها متصف بالقبلية والبعدية الانفكاكيتين بالذات لمعنى نفي الواسطة في العروض وانكانت لثبوت القبلية والبعدية من وسائط في الثبوت فما ذكروا انما يثبت انه لابد لموصوفية وجودات الاشياء وعدماتها من وسائط في الثبوت وذا لا يثبت مطلوبهم فان مطلوبهم يثبت لو ثبت انه لابد من واسطة في العروض فعلم ان في هذا البيان هم يدلسون وفي تبيانه هم مغالطون وتارة قالوا انه لا شبهة في تقدم بعض الاشياء على البعض بحيث لا يجتمع المتقدم مع المتاخر فهذا التقدم والتاخر اما بحسب الدهر والواقع وقد لاح ان الدهر لاسنوح ولا تجدد وتعاقب فيه حتى يتوهم التقدم

والتاخر فيه واما بحسب الزمان فالتقدم والتاخر المتحققان في الاشياء لا يكونان
الا بحسب الزمان فلو تقدم على الزمان عدم او تاخر عن وجوده لزم وجود الزمان
مع فرض عدمه ويرد عليه ان التقدم والتاخر الانفكاكيين في الاشياء عندهم
تابعان للتقدم والتاخر الانفكاكيين في اجزاء الزمان فهذا التقدم والتاخر
الانفكاكيان الموجودان في الزمان اما واقعيان او رتبيان فان كانا واقعيان
فلا بد ان يكونا موجودين في الواقع والدهر وقد قالوا ان الزمان بجميع اجزائه موجود
في الواقع فبالضرورة يكون اجزائه المتقدمة بذاتها والمتاخرة بنفسها موجودة فيه
والا لم يكونا واقعيين فاما موجودان معا فينفك التقدم والتاخر عنهما في الواقع
فلا يكون الاجزاء مقتضية لهما بالذات كما زعموا او لا يكون التقدم والتاخر واقعيين
كما توهموا او متعاقبان فهذا التعاقب الموجود في اجزائه ان كان تعاقبا واقعيا فاولا
وقع التعاقب في الدهر وهو مستحيل عندهم وثانيا انه لا معنى للاجتماع والتعاقب في الدهر
وليس هو ممتدا حتى يقع في طرف منه التعاقب وفي طرف منه الاجتماع وان كان رتبيا
فكيف يستدل بها على الزمان فلم يبق في ايديهم سبيل اثبات الزمان فضلا عن
ازليته وابديته وان كان التقدم والتاخر الانفكاكيان الموجودان في الزمان
رتبيين فانسد سبيل اثبات الزمان كما علمت فالحق ان الاتصاف بالذات
بالقبلية والبعدية الانفكاكيتين بمعنى نفي الواسطة في العروض راجع الى وجودات
وعدمات لنفس الحوادث والحركات وليس من ضروريات الاتصاف بالذات
ان لا يكون هناك واسطة اصلا في الثبوت ولا في العروض كما يقولون في الزمان
ولا ثابت بالبرهان وانما هو هوس من هوساتهم لم يصححوه بحجة وبرهان بل جل

ما قالوا لا يزيد على هذر وهذيان فالحوادث عند التحقيق متصفة بالتقدم والتاخر الانفكاكيين
بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض ولا حاجة لها في اتصافهما الى شيء يتصف
بهما بالحقيقة حتى يستدل بهما على الزمان نعم لا بد من واسطة في الثبوت وهي عندنا نفس
ارادة الباري تعالى لوجود الاشياء وخصوصياتها السلطان قضائه على حسب ما اقتضاه
نظام العالم وهو بعناية الازلية صير بعض الاشياء قبل بعض وبعضها بعد بعض ولو شاء
عكس لامره وهو يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ونحن نثبت بالبرهان انشاء الله تعالى ان تس
الماضيات من الحوادث سواء كان زمانا او زمانيا باطل كما يجوز من يثبت قدم العالم
بل المتعاقبات في جانب الماضي وجوداتها بعد العدم الصريح عدما حقيقيا يكون به
كل واحد منها منفكا عن الثابت المحض معا وبدلا ايضا لا اضافيا محضا كما توهموا
فاعدام الاشياء يتقدم على وجود الاشياء تقدما بالذات وكذا تقدم الثابت المحض على
الحوادث والمتغيرات تقدم ذاتي وللعقل اذا لاحظ تقدم الصانع او تقدم عدم
الاشياء على وجودها انتزع امتدادا متوهما منشائه تقدم الثابت على الحوادث ومنشائه
المتعاقبات في الماضي لا يوجب امتدادا وهميا غير متناه واقع بين وجود الثابت المحض
وبين اول الحادث كما قد يتوهم لان توهمه كتوهم امتداد الخلاء فيما وراء الفلك الاقصى لا
فلا يفيد هذا وسنعود الى تفصيله انشاء الله تعالى بالجملة لاعدام الاشياء تقدم على وجود الاشياء
بالذات لا تقدم بالزمان حتى يستدل به على قدم الزمان والازلية والابدية وكذا التقدم
عدم الزمان على وجوده تقدم بالذات لا بالزمان حتى يلزم وجوده بعد فرض عدمه
فالخصم ما تعسفوا في بيانه وتبجحوا في تبيانه فسبحان من استاثر بالقدم وتنزه عن
شوب الحدوث والعدم

الفصل السابع فی ابطال ما ادعوا من قدم الزمان وحرکات الافلاک وقدم الانواع

اعلم ان الفلاسفة قد ادعوا قدم الزمان بشخصه وقدم الحرکات بتعاقب الاشخاص
فی الامتداد الزمانی ولنبدء اولا فی ازاحة ما قالوا بقدم الانواع بتعاقب الاشخاص
حتی یترتب علیه بطلان ما قالوا بقدم الحرکات والزمان ایضا ثم نتوجه ثانیا الی
ابطال قدم الزمان والحرکات فنقول هذا قولهم باقواهیم اما اولا فانه لو تسلسل
المتعاقبات الزمانیة بحسب الوجود الزمانی سواء کانت تلک امورا منفصلة کالحوادث
الیومیة او اجزاء من المتصل الغیر القار کالحرکة والزمان بطریق الاعداد والشرطیة
بان یکون کل لاحق معلولا عن القدیم بواسطة سابق فاما ان ینتهی الی واجب الوجود
فلا یکون غیر متناهیة فی جانب الازل او غیر منتهیة الی الواجب فلا یجب وجود تلک السلسلة
ولا یمتنع عدمها او ارتفاعها راسا اذ لا وجوب الا بالاستناد الی الواجب فلا یمکن
وجود تلک السلسلة اذ لا وجود بدون الوجوب واما ثانیا فانه لو کان الامر کذلک
فالصادر عن المبدء الفعال اما نفس الطبیعة النوعیة من دون ان تتشخص اصلا
وهو صریح الاستحالة او فرد خاص منها وهذا الفرد الخاص لکونه مرهون الوجود بخصوص
المادة والاستعداد یجب ان یکون حادثا زمانیا فیکون الطبیعة النوعیة ایضا حادثة
زمانیة اذ لا وجود لها قبل هذا الفرد الخاص علی هذا التقدیر او فرد مبهم بما هو مبهم وهو ایضا ظاهر
البطلان اذ لا وجود للمبهم بما هو کذلک مثلا لو فرض ان نوع الانسان قدیم بتعاقب
اشخاصه فی الامتداد الزمانی فیستحیل ان یکون الصادر عن المبدء الفعال هو

الماہیۃ المجردۃ او فرد مبہم فیجب ان یکون الصادر عن المبدء الفعال شخص واحد منہ متعین وہو حادث مسبوق بالمادۃ واستعدادہا فالنوع الانسانی حادث بحدوثہ اذلا وجود لہ قبلہ علی ہذا التقدیر ولا یمکن انتقال ان کل جزئی من جزئیات الکلی مسبوق بجزئی آخر لا الی نہایۃ لانہ اما ان یکون فی تلک الجزئیات اللامتناہیۃ جزئی یکون صادرا عن المبدء الفعال بان یکون المبدء الفعال علۃ قریبۃ لہ او لا یکون کک والثانی باطل لانہ لم یکن شیء من تلک الجزئیات موجودا اذ وجود شیء منہا یتوقف علی صدور شیء منہا عن المبدء الفعال واذا لم یکن شیء من الجزئیات موجودا لم یکن الکلی موجودا وعلی الاول فالصادر عن المبدء الفعال ہو اول جزئی من جزئیات ذلک الکلی فلا یکون جزئیاتہ لامتناہیۃ فبطل جل ما قالوا وہذان الایرادان من الاستاذ المطلق فضل الحق علینا وعلی العالمین من اصعب الایرادات علیہم لا یحسمہا ید ہی اتباعہم واشیاعہم ہذا ابطال اجمالی لقولہم بقدم الانواع بتعاقب الاشخاص واما تفصیل ابطال قدم حرکات الافلاک فاعلم ان الحکماء استدلوا علی کون دورات الفلک الاقصی غیر متناہیۃ وکون کل حرکۃ مسبوقۃ بحرکۃ اخری ان الحرکات المحدثۃ اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لا سبیل الی الاول والا لزم قدم الحادث فہذہ الحوادث اما ان توجد علی سبیل الاجتماع او علی سبیل التعاقب لا سبیل الی الاول والا لزم اجتماع امور لہا ترتب فی الوجود وہو محال فقبل کل حرکۃ حرکۃ وقبل کل حادث حادث لا الی اول ہو المطلوب عارضہم العلماء ان الصادر عن القدیم ان کان حادثا لزم تخلف العلۃ عن المعلول وان کان قدیما فان ارتبط بعلیۃ القدیمۃ لکن لا یرتبط بمعلولہ الحادث فیلزم اما تخلف علۃ عن المعلول واما لزم قدم الحادث وان کان کل حادث

مستند الی علته الحادثة فان لم ینته الی الواجب لزم وجود سلسلة الامکان بدون الانتهاء الی الوجوب وهو مستحیل والتسلسل لازم ماجزما وان انتهی الی الواجب تعالی یکون المنتهی الی الواجب حادثا لیس قبله حادث آخر فاجابوا عنه تارة بان التسلسل اللازم لیس بمستحیل فان هذا التسلسل فی المتعاقبات وهو لیس بمستحیل وانما المستحیل هو التسلسل فی المجتمعات وتارة اعتصموا بوجود امر متجدد متصرم وهو الحرکة وقالوا انها الرابط وهی ذات جهتین فمن جهة دوامها فاضت عن القدیم ومن جهة التجدد صارت واسطة بین الحوادث وبین الله تعالی فی وصول الفیض وانت تعلم ما فیه اما اولا فلانهم لم یتوجهوا الی ان سلسلة الحرکات هل ینتهی الی الواجب تعالی ام لا فان لم ینته الی الواجب تعالی فالسلسلة باسرها ممکنة وجودها بلا انتهائه الی الواجب تعالی مستحیل وان انتهی الی الواجب تعالی فینتهی لفرد من الحرکة وهو شخص معین حادث فینتهی نوع الحرکة علیه فیکون نوع الحرکة حادثة ومنتهیة لا قدیمة کما ظنوهم لم یندفع هذا الایراد بالجوابین واما ثانیا فلان براهین ابطال التسلسل جار فی ابطال الکمیات اللامتناهیة وکذلک جار فی المعدات والشرائط والمعلولات فیلزم تناهی الحرکات ایضا والعذر من بعض المتاخرین ان التطبیق لایجری الا فی المادیات فلا یجری فی ابطال النفوس المجردة غیر مسموع فان السلسلتین الموجودتین المرتبتین المتسقتین اذ طبق بین مبدئیهما حتی تطابق السلسلتان فلینطبق المبدئین فیظهر انقطاع السلسلتین قطعا سواء کانت السلسلتان من الکمیات او المتکممات المتصلة او الاعداد او مادیة او المجردة بلا فرق اصلا فالفرق بین المادیات والمجردات تفرقة بلا فرقان ودعوی بلا حجة وبرهان وکذا البرهان ناهض علی ابطال لاتناهی الحوادث فی

جانب الازل والابد وامتداد والحركة اللامتناهيين عند الحكماء لاجتماع تلك الاشياء
بحسب الوجود الدهري وترتبها بحسب ترتب ازمنة حدوثها فبطل به مذهب
القائلين بالقدم الدهري والذاهبين الى حدوث الدهري القائلين بابدية
العالم وقد شق ذلك جدا على مقلدي الفلاسفة وعلى صاحب الافق المبين -
فقال بعض مقلدي الفلاسفة انتصارا لهم ان الوجود في حاق الدهر ليس وجودا
آخر مغائرا للوجود الزماني في كبد الاعيان بل الوجود واحد له اعتباران فهو باعتبار
وقوعه في افق التقضي وجود زماني ومع عزل النظر عن التجدد والتصرم وجود دهري
فوجود الزمان والزمانيات الغير المتناهية بالاعتبار الاول لا يبطله البرهان اذ
لا اجتماع بين الامور اللامتناهية بهذا الاعتبار ومن شرط جريان البرهان اجتماع
في الوجود واما اذا اعتبر وجودها بالاعتبار الثاني فلا يجري التطبيق بين الامور
اللامتناهية المذكورة بحسب هذا الاعتبار لان التطبيق عمل من اعمالنا ولا يقع
الا في الان اذ الزمان المتناهي والتطبيق فيهما انما يمكن فيما وجد منهما والموجودة الدهرية
اللامتناهية غير موجودة فيهما حتى يجري فيهما هذا محصل كلامه واعترض عليه استاذ
الاستاذ قدس سره فان الكمية الزمانية والحركة المنطبقة عليها المتصلة باتصالها
متصلتان موجودتان في الدهر من الازل الى الابد وكذا الحوادث اللامتناهية
متسقة موجودة في الدهر فكما يلزم من تطبيق مبدء احدى جملتي الكمية المتصلة على
مبدء اخرى مثلها في الاعيان او في الوهم انطباق امتداد احدهما على امتداد
الاخرى لاجل الاتصال كذلك يلزم من تطبيق مبدء جملة من الكمية الزمانية
على مبدء جملة اخرى منها انطباق امتداد احدهما على امتداد الاخرى لاجل

الاتصال اذ لامساغ فی المتصلتین بعد انطباق المبدٔ علی المبدٔ لعدم انطباق
الامتداد علی الامتداد ضرورة کما یلزم من تطبیق مبدٔ احدی سلسلتی الاعداد
المتسقة علی مبدٔ سلسلة اخری مثلها فی الاعیان او فی الوهم انطباق سائر
احدی السلسلتین علی الاخری والا لبطل الاتساق ولا یستدعی وجود السلسلتین
والجملتین فی الآن والزمان وانما یلزم لو احتیج الی تجشم تطبیق جزء جزء واحد
واحد وهذا ظاهر جدا وقال بعضهم ان ما یفرض من تطبیق المتصلات الغیر القارة
فی سنخ حقیقتها او الاعداد المتعاقبة فی نحو وجودها الزمانی ان کان بحسب
الخارج فمن المحالات لزوم الانقطاع فی الواقع وان کان فی الذهن فانما
یتاتی فیما ارتسم من تلک الامور فی الذهن فیدل علی تناهی ما وقع منها فی
الذهن دون ما وجد منها فی الخارج قال استاذ الاستاذ قدس سره ان هذا
الکلام لیس له کثیر معنی فان المتصلات الغیر القارة والاعداد المتعاقبة فی نحو وجودها
الزمانی لما کانت موجودة مجتمعة فی نحو وجودها الزمانی لما کانت موجودة مجتمعة
فی نحو وجودها الدهری کانت جملة الکمیة المتصلة او المتکمم المتصل او سلسلة الاعداد
المتسقة موجودة دهریة من الازل الی الابد وافرز العقل منها جملة متناهیة
ثم طبق بین مبدء الجملة الاولی او السلسلة الاولی وبین مبدٔ الجملة او السلسلة
بعد الافراز تطبیقا فی الواقع بحسب التجویز العقلی لزم بالضرورة انطباق الجملة
علی الجملة او السلسلة علی السلسلة فیلزم الانقطاع والانتهاء فی الواقع فان
قیل ان انطباق المبدئین لا یتصور بحسب الواقع اذ یستحیل ان یجتمع الجزء
السابق من الزمان مع الجزء اللاحق منه قلنا ابای امر خارج من ذلک التطبیق

لایقدح فی تمام البرهان کما صرح به الفلاسفة وبالجملة فلا محیص للفلاسفة عن هذا
الاشکال العویص وان کانوا یکثرون من التنویس والتویش ویتشبثون فی
هذا المغرق بکل حشیش وربما یقول قائلهم ان هذا البرهان کما یبطل لاتناهی الزمان
والحرکة والحوادث فی جانب الازل لکنه یبطل لاتناهی تلک الامور فی جانب
الابد وهذا ایضا مما یضاد قوانین الفلسفة یخالف اُصول الملة وانت تعلم ان البرهان
انما ینهض علی ابطال لاتناهی تلک الامور بحسب الوجود الدهری والقول با
لوجود الدهری من هفوات الفلاسفة ما انزل الله بها من سلطان ومن اباطیلهم
التی لایساعدها البرهان فالبرهان لاینتهض علی ابطال اللاتناهی فی جانب
الابد علی ما یقول به الملیون لا علی سبیل الجدل ولا علی سبیل الحکمة هذا کله کلام
اُستاذ الاستاذ قدس سره وانما اقتصرنا علیه لانه اتی بما لایتصور الزمان علیه ولا
فی المتانة کلام یتفوق علیه وان شئت مزید تفصیل فلترجع الی الحجة البازغة
ولعلک قد علمت بما قررنا سخافة ما اعتذروا لعدم جریان البرهان فی الحرکات
ان الشیء الآخر الذی هو علة موجبة للحادث معدله والعلة الموجبة لذلک الشیء ایضا
معدله وهکذا فقبل کل حادث هو معد للاحقه الی ما لایتناهی فلم یلزم التسلسل الا
فی المتعاقبات وهو لیس بمستحیل فانک قد علمت ان القدیم الثابت علة تامة لواحد
من احاد هذه السلسلة ام لا علی الاول یلزم قدمه وعلی الثانی یکون وجوب کل
واحد منه مشروطا بالسابقة فلو فرضنا عدم اللاحق مع عدم السابقات باجمعها
لم یجب واحد فان الممکن ما لم یمتنع جمیع انحاء عدمه لم یجب وجوده وقد علمت
ان العدم لایمتنع ما لا یکون الواجب علة تامة لواحد وما لم یجب لم یوجد والا

يلزم الترجيح بلا مرجح وبالجملة مالم يكن القديم علة تامة لشئ من الممكنات او علة تامة
لعلة تامة لايوجد فضلاً عن حادث وعدم التناهي لايغني شيأ على انك قد علمت
ان لا مناص لهم عن لزوم التسلسل في المجتمعات واجراء البراهين فيها كذا
افيد واما ثانياً فلان ما قالوا واعتصموا الوجود امر متجدد متصرم لذاته ذات جهتين
الدوام بحسب ذاته والتجدد بحسب الحدود فمن حيثية دوامه فاضت عن القديم
ومن حيثية التجدد صارت واسطة بين الحوادث وبين الله تعالى في وصول
الفيض يرد عليه مع عزل النظر عن الكلام في علية التجدد وان الحركة غير قارة
فاذا تستند الى الثابت فلابد لها من علة لها نحو من عدم القرار فيتسلسل العلل
ولما رأوا قوة الايراد وعجزوا عن جوابه قام ناصرهم ونصيرهم وصار النافون
بتعاله واراد ان يستند الغير الثابت الى غير الثابت قال ان ههنا ثلث سلاسل
الاولى من القديمة الابدية والثانية من الارادات والثالثة من التخيلات
فسلسلة التخيل علة موجبة لسلسلة الارادة وهي علة لسلسلة الحركة فجزء من
الحركة معلول لجزء من الارادة وهو لجزء من التخيل وهو من الحركة لاالى نهاية
وهذا الحزب ظنوا ان ما نسجوا السلاسل هو كالحصص لهم ولم يتفطنوا ان هذا
اوهن من نسج العنكبوت فان في هذه السلاسل احد من السلسلة الاولى اما
علة موجبة لآخر من السلسلة او علة معدة له على الاول يلزم اجتماع اجزاء الحركات
وعلى الثاني امان ينتهي الى واجب الوجود بالذات فيلزم قدم المستند بالذات
الى الواجب تعالى ويلزم من قدمه قدم اجزاء الحركات بتمامها او لاينتهي الى
الواجب بالذات فلم يجب وجود واحد منها الا ان الواجب مامتنع عليه جميع

انحاء العدم ومن بعض انحاء عدم تلک السلسلة باجمعها فيلزم ان لايكون السلسلة
موجودة لان الشئ مالم يجب لم يوجد فتم ان الايراد من العلماء فی غاية الاحكام لا
يزلزله امثال هذه العقول التی كالاوهام ولامحيد ولامناص لهم كادوا يختار الشق
التخلف فی الايراد لكن لما قالوا ايكون الواجب تعالى الله عما يقوله الظالمون علوا
كبيرا يبتدوا اليه سبيلا وعجزوا واستكانوا عن ان يسحبوا الشئ الى هذا الان وليت
شعری لو قالوا ان الواجب تعالى وتقدس فاعل بالاختيار والارادة بالمعنى
الذی قال به العلماء لا بالمعنی الذی اخترعوا النجوا عن التورط فی هذه الاباطيل
لكن من لم يجعل الله له نورا فماله من نور الله يهدی لنوره من يشاء وهذا اشارة
اجمالية للتفصی عن المضائق قد فصلناه فی الحجة البازغة لمخافة التطويل
قد اجملناه فی هذا الوجيز ان شئت الخبرة فعليک بمطالعتها واتقانها واسراح
النظر فی روضاتها واجتناء الثمر من اشجارها والری من مائها فانه كرحيق مختوم
ختامه مسک فلذالک فليتنافس المتنافسون جملة الكلام انهم قائلون بعدم
تناهی حركات الفلک وترتب سلسلتها سواء كان الترتيب فيها ترتبا العلية
والمعلولية او الشرطية والمعدية وقالوا ان فی الدهر كلها مجتمعات موجودة فوجد
الوجود والترتب فی الامور الغير المتناهية وهما شرطان لجريان البرهان فتصير
السلسلة متناهية فی جانب الازل والابد فيسبقها العدم الصريح ويلحقها فصارت
متناهية وهذا الايراد لايندفع عنهم ولا عن صاحب الافق المبين فانه لما كان
قائلا بالحدوث الدهری نافيا للقدم الدهری فالبرهان وان ساعده على ابطال
القدم الدهری واثبات الحدوث الدهری لكن يضره بانتهاضه على ابطال

لاتناهيه في جانب الابد وقد استشعر به فتحير واضطرب غاية الاضطراب وضاقت
عليه الارض واعتذر عنه تارة بان الحوادث الابد لم يخرج بعد من الليس الى الوجود
فهي معدومة فلا يجيل لاتناهيها البرهان ونسي القول بالوجود الدهري واشتبه
عليه الوجود الدهري بالوجود الزماني وخلط عليه الامر ولم يعلم ان عدم خروجها
انما هو بحسب الوجود الزماني لا بحسب الوجود الدهري وجريان البرهان انما هو
بحسب الوجود الدهري وتارة بان للامور التدريجية وجودين الاول وجودها
في افق الزمان والثاني وجودها في حاق الدهر والبرهان لاينهض على ابطال
لاتناهيها بحسب الاعتبار الاول لعدم وجودها بذلك الاعتبار ولا بحسب الاعتبار
الثاني لعدم ترتبها بهذا الاعتبار ولم يتفقه انه لو تم لدل على ابطال لاتناهي
الحوادث الازلية ايضا ولم يتامل في نفسه ان الاجتماع في وعاء الدهر لاينافي
الترتب الطبعي او العلّي بالاعتبار الثاني فقد تحقق ان البرهان كما يضرهم يضره
ولا يضر معشر العلماء اصلا فان تم يساعدهم البرهان في ابطال ازلية الحركات ولا
يضرهم في لاتناهيها في جانب الابد لانهم لايقولون بالوجود الدهري حتى تصير
مجتمعة موجودة في وعاء الدهر بل عندهم الحوادث الاستقبالية لم تخرج من العدم
الى ساحة الوجود بل تيم في عدمهم بعد فما منها الى الوجود متناه ويمكن ان تخرج الحوادث
الاخر فهي لاتناهية لاتقفية لاغير متناهية بالفعل هذا والعلم الحق عند علام الغيوب

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

قد تمت الرسالة كاشفة الغواية والضلالة تحت ادارة محمد عابد عليخان حفظ المنان
سنه سبع وثلثين بعد الف وثلثمائة من الهجرة في اواخر شهر شعبان بمطبعة شاهي پريس بلدية لكهنو

